الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علم تجارية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم تجارية

تخصص: مالية وتجارة وتجارة دولية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

تحت عنوان:

العلاقات التجارية الافريقية على أساس المقايضة وأثرها في التجارة الخارجية الجزائرية

من إعداد الطلبة:

- مقراني فاطنة
- بن جعيمة فاطنة

تحت إشراف:

أ.د/ فرحات عباس

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
ا. د: بوقرة رابح	أستاذ تعليم عالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
ا. د. فرحات عباس	أستاذ تعليم عالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
د. حجاب موسى	أستاذ محاضر – أ–	جامعة محمد بوضياف المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2023م/2024م

شكر وتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أهدى إليكم معروفا فكافئوه فان لم تستطيعوا فادعوا له) وعملا بهذا الحديث واعترافا بالجميل نحمد الله عز وجل ونشكره على أن وفقنا للإتمام هذا العمل المتواضع ونتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف " أ. د/فرحات عباس "

الذي رافقنا طيلة هذا البحث وأمدنا بالمعلومات والنصائح القيمة راجين من الله عز وجل أن يسدد خطاه ويحقق مناه فجزاه الله عنا كل خير.

كما لا ننسى لجنة المناقشة.

وأخيرا لا يفوتنا أن نعبر عن بالغ تحياتنا إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث المتواضع.

إهـداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

إلى والديا الذين حرصا على تربيتي ودراستي

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى زميلتي في المشوار الدراسي "مقراني فاطنة"

إلى أساتذتي وأهل الفضل الذين غمروني بالتشجيع والتقدير

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل

بن جعيمة فاطنة.

إهداء

الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه وتشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيما لشأنه ونشهد أن سيدنا ونبينا محمد عبده ورسوله

إلى رفيق دربي، إلى من ساندني وخطى معي خطواتي ويسر لي الصعاب

إلى زوجي العزيز الذي لولا وقوفه ماكنت في هذا المكان لولا تشجيعه المستمر لي

إلى زهراتي وفلذات كبدي ابنتي العزيزة مرام ، يليها عبد القادر، ثم الصغيرة نهال

إلى أمي العزيزة أطال الله في عمرها

إلى آخوتي فتيحة، منى، ثامر

إلى زميلتي في هذا المشوار "بن جعيمة فاطنة"

إلى أساتذتي وأهل الفضل علي

إلى كل من يعرف فاطنة من قريب أو من بعيد

مقراني فاطنة

المـلخص

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل دور تجارة المقايضة ومقتضيات تبادلها الاستراتيجية في تطور التجارة الخارجية في الجزائر، حيث تكتسي تجارة المقايضة مع الدول الإفريقية أهمية في مجال التجارة الخارجية؛ وهو ما دفع الدولة الجزائرية إلى الاهتمام بها منذ الثمانينات وتزايد الاهتمام في الوقت الحالي في ظل سعي السلطات نحو تطويرها من أجل التعريف بالمنتوجات الجزائرية في السوق الإفريقية.

كما تهدف هذه الدراسة إلى تثمين تجارة المقايضة مع دولتي مالي ونيجر تتوسع إلى موريتانيا، باعتبارها سوقا واعدة ومستقبلا اقتصاديا مهما، وبالاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي لدراسة تطور الصادرات وواردات الجزائر في إطار المقايضة الحدودية حيث تعتمد في هذه الدولتين بشكل كبير على الاقتصاد المحلي والعرقي، بحيث يتم تبادل المنتوجات الفلاحية والمحاصيل الزراعية بين القرى والمجتمعات، إلا أنها لا تخلو من السلبيات والتحديات كقلة التنوع الاقتصادي والتكنولوجي، مما يحد من نطاق السلع والخدمات المتاحة للتبادل، وكذلك تتأثر تجارة المقايضة بتقلبات الأسعار أو المواسم الزراعية أو المشاكل الأمنية في المناطق الحدودية ودول الجوار.

وفي الختام يمكن القول أن لتجارة المقايضة بين الجزائر ودول الجوار دورا في تعزيز التجارة البينية الإفريقية، يمكن أن تسهم بشكل كبير في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في القارة.

Summary:

The study aims to analyze the role of barter trade and the requirements of its strategic exchange in the development of foreign trade in Algeria, as barter trade with African countries is important in the field of foreign trade; which prompted the Algerian state to pay attention to it since the eighties and the interest is increasing at the present time in light of the authorities' efforts to develop it in order to introduce Algerian products in the African market.

This study also aims to value barter trade with Mali and Niger, expanding to Mauritania, as a promising market and an important economic future. by relying on the descriptive and analytical approaches to study the development of Algeria's exports and imports within the framework of border barter, as these two countries rely heavily on the local and ethnic economy, so that agricultural products and crops are exchanged between villages and communities, but it is not without negatives and challenges such as the lack of economic and technological diversity, which limits the scope of goods and services available for exchange, and barter trade is also affected by price fluctuations or agricultural resources or security problems in border areas and neighboring countries.

In conclusion, it can be said that barter trade between Algeria and neighboring countries plays a role in enhancing intra-African trade, and can contribute significantly to achieving sustainable economic growth on the continent.

فهرس

الموضوعات

فهرس الموضوعات

شكر وتقدير

إهداء

فهرس الموضوعات

فهرس الجداول

مقدمة.....أ

الفصل الأول: الجزائر والتجارة الخارجية

تمهيد 8

المبحث الأول: التجارة الخارجية في الجزائر 9

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها..... 9

أولا: ماهية التجارة الخارجية..... 9

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية..... 10

ثالثا: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية..... 12

المطلب الثاني: تطور التجارة الخارجية في الجزائر..... 13

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه تسهيل التجارة في الجزائر 18

المبحث الثاني: ماهية تجارة المقايضة وآفاق تطورها بالمناطق الحدودية الجزائرية..... 20

المطلب الأول: مفهوم تجارة المقايضة وأشكالها 20

المطلب الثاني: الاستراتيجيات المنتهجة للنهوض بتجارة المقايضة..... 24

المطلب الثالث: أثر تجارة المقايضة على المناطق الحدودية 27

خلاصة الفصل الاول

الفصل الثاني: واقع تجارة المقايضة الجزائرية الإفريقية

تمهيد 32

المبحث الأول: تجارة المقايضة مع الدول الإفريقية 33
المطلب الأول: النصوص التنظيمية لتجارة المقايضة في الجزائر 33
المطلب الثاني: إجراءات تجارة المقايضة الحدودية 36
المطلب الثالث: التسهيلات والعقوبات بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين 40
المبحث الثاني: آفاق تجارة المقايضة بالولايات الحدودية وتجارب دولية أخرى..... 44
المطلب الأول: تطورات تجارة المقايضة بالولايات الحدودية. 44
المطلب الثاني: حصيلة نشاط تجارة المقايضة الحدودية لـ سنوات 2006 إلى 2020..... 48
المطلب الثالث: مثال لتجارب دولية في تجارة المقايضة مثال موريتانيا ومصر..... 51
خلاصة الفصل الثاني..... 54
الخاتمة 56
قائمة المراجع..... 60

فهرس الجداول

الجدول 1: يبين وتيرة التفكيك الجمركي 18
الجدول رقم 2: المنتوجات المتبادلة في إطار المقايضة 35
الجدول رقم 3: تطور عدد المتعاملين الاقتصاديين الناشطين بتجارة المقايضة 44
الجدول رقم 4: تطور المبادلات التجارية لولاية أدرار في إطار تجارة المقايضة مع دولتي مالي والنيجر خلال الفترة 1995 – 2020 46
الجدول رقم 5: حصيلة نشاط تجارة المقايضة الحدودية لـ سنوات 2006 إلى 2020 ... 48

فهرس الأشكال

الشكل (1): منحنى تطور عدد المتعاملين الاقتصاديين الناشطين بتجارة المقايضة. 45
الشكل (2): منحنى تطور المبادلات التجارية لولاية أدرار في إطار تجارة المقايضة مع دولتي مالي والنيجر خلال الفترة 1995 – 2020..... 47

مقدمة

تمهيد:

إن موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية من أكثر المواضيع إثارة للبحث والتحليل الاقتصادي نتيجة التطورات والتغيرات المستمرة التي تمثلت الاقتصاد العالمي من وقت لآخر.

وتعتبر التجارة الخارجية الركيزة الأساسية في الاقتصاد العالمي، حيث تسهم في تبادل السلع والخدمات بين الدول مما يعزز النمو الاقتصادي، ويتيح الوصول إلى الأسواق العالمية، تفتح الأبواب أمام الابتكار والتطور التكنولوجي وتتنوع أشكال التجارة الخارجية، وتشمل الصادرات والواردات وكذلك الأشكال البديلة للتبادل مثل تجارة المقايضة.

ورغم التطور الذي شهدته التجارة الخارجية وتطور وسائل التكنولوجيا وأساليب المعاملات التجارية الحديثة إلا أن تجارة المقايضة بمفهومها البسيط لا تزال متواجدة وجاري التعامل بها، ولعل الاستمرار في مزاولة المقايضة يعود إلى الأهمية التي تكتسيها، فالجدير بالذكر أن أهمية المقايضة وتجدد الحاجة إليها ليست وليدة الظروف الاقتصادية الراهنة فحسب بل تعود إلى عدة سنوات ونظرا للظروف الاقتصادية المتأزمة في العالم، وفي وقتنا الحالي أصبحت المقايضة طريقة من طرق التجارة الدولية حيث يمكن للدول والشركات تبادل السلع والخدمات فيما بينهم دون الحاجة إلى استخدام النقود.

إن الجزائر حالها حال باقي الدول النامية أعطيت اهتماما واسعا بتجارة المقايضة في الآونة الأخيرة خاصة مع الدول الإفريقية وبالأخص الحدودية منها إلا أنه عرف عدة تذبذبات من خلال تأثره بعوامل داخلية وخارجية.

لهذا كله جاء موضوع الدراسة في مجال تجربة الجزائر في ميدان التجارة على أساس المقايضة وأثرها على التجارة الخارجية.

إشكالية البحث:

ما مدى تأثير العلاقات التجارية الإفريقية التي تتم على أساس المقايضة في التجارة الخارجية الجزائرية؟

ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بصياغة تساؤلات فرعية التالية:

- ماهي التجارة الخارجية وماهي العوامل المؤثرة فيها؟
- ماهي أهم الإصلاحات التجارة الخارجية في الجزائر؟
- ماهي تجارة المقايضة؟ وماهي شروطها؟
- ما هو واقع التجارة المقايضة في الجزائر مع الدول الإفريقية خاصة الجنوب الجزائري؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- أن تجارة المقايضة تزيد في تنوع والتوسع في المنتجات
- أن تجارة المقايضة نوع من الانفتاح على الأسواق الإفريقية.
- التكتلات والتحالفات تزيد في التنمية الاقتصادية وتشكل مناطق حرة.
- تزيد تجارة المقايضة من التبادل التجاري بين دول الجوار.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة المساعي والأهداف أهمها:

- التعرف على تجارة المقايضة وأشكالها في الجزائر.
- التعرف على الاستراتيجيات المنتهجة للنهوض بتجارة المقايضة في الجزائر معرفة شروط قيام تجارة المقايضة في الجزائر.

- الإحاطة بالجانب المفاهيمي للتبادلات التجارية مع دول الجوار وبالتالي التطرق للتصدير والاستيراد بين الدول الإفريقية.
- التحدث عن المناطق الحدودية الجزائرية مع الدول الإفريقية عامة ودول الساحل الغربي الإفريقي المالي والنيجر خاصة ودورها في زيادة التنمية الاقتصادية بينهم.
- أثر المقايضة علة التنمية الاقتصادية للجزائر.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في:

- أهمية وتجارة المقايضة في دورها التجارة الخارجية من خلال الصادرات والواردات.
- أهمية التبادل التجاري في تقوية العلاقات بين الدول الإفريقية وخاصة المالي والنيجر وموريتانيا في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.
- تقديم حقائق عن تجارة المقايضة في الجزائر في المناطق الحدودية مع دولتي مالي والنيجر.

أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار الموضوع محل الدراسة إلى عدة أسباب واعتبارات منها:

أسباب شخصية:

الفضول العلمي والرغبة في معالجة موضوعات جديدة كما أن هذا الموضوع لم يستوفي حقه من الدراسة على مستوى الجامعات والكلية خاصة في الدول النامية كالجزائر.

أسباب علمية:

حداثة الموضوع حاجة التجارة الخارجية في الجزائر للاهتمام بموضوع كهذا لاسيما بالنسبة للمؤسسات الناشطة فيها والجهات القائمة على تجارة المقايضة بالولايات الحدودية.

حدود الدراسة:

تميزت الدراسة بوجود حدود مكانية وهذا على مستوى أدرار وحدود زمنية تمت فيها معالجة وتحليل الإحصائيات المتعلقة بتجارة المقايضة من خلال الفترة 1995-2020 اعتمادا على الإحصائيات المقدمة من قبل وزارة التجارة الخارجية، الموقع الرسمي للجمارك.

منهج الدراسة:

اعتمد في دراستنا هذه على منهجين هما:

1-المنهج الوصفي:

واعتمدنا عليه في الجانب النظري من خلال التطرق للتجارة الخارجية وتجارة المقايضة وصيغها و شروطها موقف المشرع الجزائري من تجارة المقايضة.

2-المنهج التحليلي:

من خلال تقديم الإحصائيات المتعلقة بتجارة للجزائر مع دولتي مالي والنيجر وما مدى تأثيرها على الاستيراد والتصدير في الجزائر.

الدراسات السابقة:

لإنجاز هذه الدراسة قمنا بالاعتماد على مجموعة من الدراسات السابقة سواء تلك المتعلقة بالتجارة الخارجية، أو تجارة المقايضة أو المبادلات التجارية بين الجزائر ودول الجوار أهمها:

- تجارة المقايضة الحدودية في الجزائر واقع وآفاق – دراسة حالة المديرية الولائية للتجارة أدرار 1995-2020 من إعداد الطالبين عبد المالك زوني، محمد وصفية، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد دراية أدرار، 2021.

- بغباغة عبد الهادي، صادفي علال، مذكرة لنيل شهادة الماستر الاكاديمي جامعة أحمد دراية أدرار، قسم العلوم التجارية تخصص علوم مالية ومحاسبة، تحت عنوان تجارة المقايضة مع دول المالي والنيجر وتأثيرها على الأداء المالي للمؤسسات
- عيسات عفاف، عماري أماني، مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي جامعة محمد بوضياف 2022-2023، تخصص مالية وتجارة دولية بعنوان " أثر تجارة المقايضة على التبادلات التجارية.
- **التعقيب على الدراسات السابقة:**
- في دراستنا قمنا بمراجعة عدد من الدراسات السابقة حول التجارة الخارجية الإفريقية على أساس المقايضة وأثرها على التجارة الخارجية في الجزائر، تم من خلالها الاستعانة ببعض الإحصائيات متعلقة بالمقايضة الحدودية بين الجزائر ودولتي مالي والنيجر ومما لاحظناه عدم توفر المعلومات الكافية والإحصائيات الحديثة التي لها علاقة بالموضوع.

هيكل الدراسة:

بهدف الإلمام قدر الإمكان بكافة جوانب الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة حيث:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم العمل إلى فصلين:

الفصل الأول: يتناول الإطار النظري للتجارة الخارجية وينقسم إلى مبحثين:

المبحث الأول: التجارة الخارجية في الجزائر

المبحث الثاني: تطور التجارة الخارجية في الجزائر

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة ويتم في مبحثين:

المبحث الأول: تجارة المقايضة مع الدول الأفريقية

المبحث الثاني: تطور حصيلة تجارة المقايضة الحدودية في الجزائر

صعوبات الدراسة:

واجهتنا عدة صعوبات لإنجاز هذه الدراسة من أهمها قلة المصادر وخاصة الكتب العلمية المتعلقة بالبحث.

عدم توفر المراجع والدراسات والكتب والإحصائيات الكافية والحديثة التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

- بعد المناطق التي تتم فيها المقايضة عما يترتب عليه ندرة المعلومات وصعوبة التقرب للمتعاملين الاقتصاديين في المنطقة.

الفصل الأول

الجزائر والتجارة الخارجية

تمهيد

تعد التجارة الخارجية من أهم القطاعات الحيوية في أي اقتصاد حيث يعتبر هذا القطاع المؤشر الجوهري على القدرة الإنتاجية والتنافسية للدولة، فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، وتساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، لذا للتجارة الخارجية طبيعة خاصة بها تختلف عن طبيعة التجارة الداخلية في الدولة الواحدة، حيث بات من المستحيل على أي دولة سواء كانت متقدمة أو نامية أن تعزل نفسها على العالم الخارجي، وذلك نظرا لاحتياجات الدولة من المواد الضرورية للإنتاج، التي لا تتوفر عليها أو لوجود فائض على مستوى نشاطها الاقتصادي مما يدفعها للجوء إلى التبادل التجاري بينها وبين دول أخرى.

المبحث الأول: التجارة الخارجية في الجزائر

سوف يتم التطرق في هذا المبحث الى التجارة الخارجية في الجزائر كالتالي:

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها

ظلت التجارة نشاطا شائعا منذ العصر الحجري، تعد التجارة الدولية العمود الفقري للاقتصاد العالمي وأهم رابط بين الدول، وتحتل مكانة هامة وبارزة في ظل التغيرات السريعة وفي عالم يميزه التعقيد والتشابك في العلاقات، فأصبحت للتجارة الخارجية دورا فعالا للانفتاح الخارجي.

أولا: ماهية التجارة الخارجية

تتمثل التجارة الخارجية في عمليات الاستيراد والتصدير التي تقوم بها الدولة سواء كانت المنظورة أو غير المنظورة، وهي تمثل أنشطة التبادل التجاري للسلع والخدمات بين دول العالم المختلفة.

يطلق على التجارة الخارجية أيضا مصطلح التجارة الدولية أو التجارة العالمية، ويمكن النظر إليها على أنها ذلك النوع من التجارة الذي ينصب على كتلة التدفقات (الصادرة والواردة) السليمة المتطورة، التي تؤلف مجمل الإنتاج السلعي المادي الملموس المتداول في أقنية التجارة الدولية بين الأطراف المتداولة من جهة وعلى كتلة التدفقات (الصادرة والواردة) الخدماتية غير المنظورة التي تتألف من خدمات النقل الدولي بأنواعه وخدمات التأمين الدولي وحركة السفر والسياحة العالمية والخدمات المصرفية... من جهة أخرى.

يمكن القول أن التجارة الخارجية هي حصيلة توسع عمليات التبادل الاقتصادي في المجتمع البشري التي نتجت عن اتساع رقعة سوق التبادل الاقتصادي الجغرافية. [1] ومما سبق ذكره نستنتج أن التجارة الخارجية تنطوي على عنصرين هامين هما: الاستيراد والتصدير.

[1] إضاءات نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، يوليو 2016، السلسلة الثامنة، ع12.

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية

تسمح التجارة الخارجية للدول بالتخصص في إنتاج المواد والسلع التي يتناسب صنعها مع الموارد المتاحة في تلك الدولة، كنا تستفيد الدول من التجارة الخارجية.

ومن خلال دور التجارة الخارجية يمكن تحديد الملامح الأساسية للدولة والجوانب والمظاهر الأساسية لعلاقتها مع الدول الأخرى، ويمثل الدور المهم للتجارة الخارجية في الميادين التالية:

1- **اقتصاديا**

- المساعدة في الحصول على المزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة نتيجة مبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه التجارة الخارجية.

- باعتبارها منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية والاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي.

- نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تساهم في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز التنمية الشاملة.

- تشجيع الصادرات والذي يساهم في الحصول على رؤوس الأموال الأجنبية، يلعب دورا هاما في زيادة الاستثمار وبناء المصانع وإنشاء البنية الخاصة، وبالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية. [1]

- تحقيق التوازن في السوق الداخلي نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب. [2]

- تعتبر مؤشرا على القدرة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية بارتباطه بالقدرة الإنتاجية المتاحة وقدرة الدول على التصدير وما له من انعكاسات عل رصيد الدول من العملة الأجنبية.

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 343.

[2] رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2000، ص 16.

2- اجتماعيا

تهدف التجارة الخارجية في المجال الاجتماعي إلى تحقيق ما يلي:

- زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص الاستهلاك.
- الاستفادة من تطور العلوم والتقنيات المعلوماتية والحصول عليها بأسعار منخفضة نسبيا.
- تحقيق التغيرات الضرورية في التركيبة الاجتماعية الناتجة من التغيرات في البنية الاقتصادية.

3- سياسيا

تسعى التجارة الخارجية في الجانب السياسي إلى الوصول وتحقيق ما يلي:

- العولمة السياسية التي تهدف لإزالة الحدة وتقصير المسافات فاعلة بذلك العالم بمثابة قرية كونية جديدة وبذلك تكون قد استفادت من التكنولوجيا. [1]
- توطيد العلاقات الودية وإقامة علاقات الصداقة مع الدول الأخرى.

وتقاس أهمية التجارة الخارجية في الدولة بنسبة التجارة الخارجية لها إلى الناتج المحلي الإجمالي، وذلك ما توضحه العلاقة التالية:

$$\text{أهمية التجارة الخارجية في الدولة} = \frac{\text{الصادر ات + الو اردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

كلما ارتفعت هذه النسبة فهي تدل على ارتفاع أهمية التجارة الخارجية لهذه الدولة والعكس صحيح، وقد ارتفعت أهمية التجارة الخارجية على المستوى العالمي إذ قدرت هذه النسبة بـ 65% خلال سنوات السبعينات والثمانينات، وبالتالي لم يزد الحجم المطلق للتجارة

[1] خالد محمد السواعي، التجارة الدولية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2010، ص 38.

الخارجية على المستوى العالمي فقط، بل ازدادت أهميتها أيضا النشاط الاقتصادي العالمي وهي تختلف هذه الأهمية من دولة إلى أخرى. [1]

ثالثا: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

تتأثر التجارة الخارجية كغيرها من الميادين والعمليات الاقتصادية بالعديد من العوامل، يرجح التخصص الدولي إلى مجموعة من العوامل وأهمها ما يلي:[2]

1-**الظروف الطبيعية:**

قد تتحكم الظروف الطبيعية السائدة في دولة ما في التخصص في إنتاج مواد أولية سلع أو في النشاط الزراعي أو الصناعي.[3]

2- **مستوى التنمية الاقتصادي:**

يلعب هذا العامل دورا هاما في الاقتصاد في مجال التجارة الخارجية إذ أن الجمود أو التأخر الاقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصا على وضع سياسة تقييدية للتجارة الخارجية عكس ما هو الحال في اقتصاد متطور وذو قاعدة اقتصادية قوية حيث أنه يتسم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية.

3- **العامل السياسي:**

إذ يلعب دورا في تحديد الفق المفتوحة أمام الدول في مجال التجارة الخارجية.

4- **انتقال الأيدي العاملة:**[4]

- تفاوت الأجور من دولة إلى أخرى.

- اختلاف درجة المهارة على المستوى العالمي بالنسبة للأيدي العاملة.

---

[1] محمود يونس وآخرون، التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص 24.

[2] محمود يونس: اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 13- 15.

[3]- وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، ص8.

[4] حمدي عبد العظيم: اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996، ص 13 (بتصرف).

- تفاوت المستوى المعيشي والحضارة.

5- **رأس المال:** ويتجلى ذلك في:

- **سعر الفائدة الحقيقي:** انتقال رؤوس الأموال يكون تبعا لمعدل الفائدة المرتفع.

- **سعر الخصم:** إذا انخفضت نسبة الخصم فيكون ذلك كتشجيع لانتقال رؤوس الأموال.

- **سعر الصرف:** رأس المال الذي يرتفع قيمة عملته عالميا يكثر عليه الطلب من الدول الأخرى وبالتالي يزيد حجم التبادل، والحوافز على الاستثمار في هذه البلدان.

6- **التكنولوجيا:** إن اختراع آلات جديدة تساهم في الإنتاج والتغلب على مشاكل نقص الأيدي العاملة يوفر الجهد والتكاليف، الوقت والجودة مما يؤثر على التبادل التجاري.

7- **القوانين والتشريعات:** تخضع التجارة الخارجية في مختلف دول العالم إلى تشريعات وقوانين ترسمها أجهزة الدولة، تعمل على تقييدها بدرجة أو بأخرى أو تحريرها من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى العالمي.[1]

المطلب الثاني: تطور التجارة الخارجية في الجزائر

أولا: مسار الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى النهوض باقتصادها للتخلص من شبح التبعية الاقتصادية، بعد أن أصبحت مستقلة سياسيا، منتهجة في ذلك خططا تنموية وبرامج اقتصادية.

تعرض قطاع التجارة الخارجية في الجزائر إلى عدة إصلاحات وتغيرات من الاستقلال إلى غاية وقتنا الحالي، ساعية لتحرير التجارة الدولية ومنع احتكار الدولة لها، بغية تحسين الوضع الاقتصادي الوطني، ولقد شرعت الجزائر في إصلاح هيكل شامل من أجل معالجة جذور الأزمة والتي تمكنت في آليات التحول الفعلي لتحرير التجارة الخارجية

[1]- زيرمي نعيمة: التجارة الخارجية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير للتسيير الدولي للمؤسسات، تخصص المالية الدولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010-2011، ص8.

والتعديل الهيكلي في الجزائر ضرورة حتمية، حيث قامت الجزائر بالتفاوض مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي نتيجة الأوضاع التي كانت تزيد تأزما، ففي 22 ماي 1996 وافق الصندوق على إعادة التعاقد مع الجزائر وجاء الاتفاق بعد أشواط قطعتها الجزائر في مجال الإصلاحات.[1]

ثانيا: الإصلاحات ضمن برنامج التصحيح الهيكلي

يمكن تحديد برنامج التصحيح الهيكلي في المحاور التالية:[2]

الموازنة العامة، ميزان المدفوعات، السياسة النقدية.

1- **الباب الأول:** هو خاص بإجراءات القضاء على العجز التجاري في ميزان المدفوعات ويشمل:[3]

- تخفيض القيمة الخارجية للعملة.
- إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي أو تقليصها إلى أدنى الحدود.
- تحرير الاستيراد من القيود وخاصة في القطاع الخاص.
- إلغاء الاتفاقية الثنائية التجارية.
- السعي لإيجاد السوق التجاري الحر.

2- **الباب الثاني:** ويتعلق بإجراءات مكافحة التضخم وتشمل:[4]

- تقليل العجز في الموازنة العامة للبلاد عن طريق الضغط على الاتفاق العام وزيادة الأسعار التي تباع بها المنتجات وإلغاء الإعلانات المقررة للسلع والخدمات المعيشية.
- زيادة سعر الفائدة المدينة والدائنة.

---

[1] بن طيب زهية: التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2007/ 2008، ص 76.

[2] رمزي زكي: التضخم الهيكلي في الدول النامية، دار المستقبل العربي، ط1، لبنان، 1986، ص 165.

[3] رمزي زكي: الاقتصاد العربي تحت الحصار، دار المستقبل العربي، ط1، لبنان، 1989، ص 84.

[4] رمزي زكي: الاقتصاد العربي تحت الحصار، المرجع السابق، ص 185.

- وضع حدود عليا للائتمان المصرفي المسموح به للحكومة وشركات القطاع العام.
- زيادة أسعار مواد الطاقة.
- تقليل التوظيف الحكومي.

3- **الباب الثالث:** وهو خاص بإجراءات تشجيع الاستثمار الخاص والمحلي وتضم:[1]

- إعطاء مزايا ضريبية لنشاط رأس المال الخاص أجنبي كان أو محلي.
- ضمان عدم تأميم أو مصادرة أو فرض الحراسة على المشاريع الخاصة.
- تقليص القطاع العام وقصر نشاطه في البنية الأساسية وترك الباقي للقطاع الخاص.
- تحرير الأسعار من التدخل الحكومي وتركها لقوى العرض والطلب.
- تعديل قوانين الشركات وتنمية أسواق رأس المال المحلية.
- ضمان تحرير أرباح الشركات ودخول المشروعات الأجنبية للخارج.

ثالثا: نماذج من الإصلاحات الاقتصادية الخاصة بالتجارة الخارجية

عملت الجزائر على اتخاذ العديد من الإصلاحات في المجال المالي والجبائي والجمركي أهمها:

أ- **النظام المالي:** يضم كل من البنوك، شركات التأمين والسوق المالية.

أ-1- **القطاع البنكي:**

ثم الشروع في إصلاح القطاع البنكي مع صدور قانون النقد والقرض سنة 1990، وتم تدعيم الدور الرقابي للبنك المركزي، وتعزيزه بصلاحيات واسعة وجاء الأمر رقم 13 المؤرخ في 26 أوت 2003 ليؤكد على القواعد الاحترازية والمطلوب من البنوك اعتمادها حينما تم رفع رأس المال المطلوب لتأسيس البنوك، كما شرع البنك الجزائري في عصرنة

[1] رمزي زكي: نفس المرجع، ص 185.

أنظمة الدفع وطرح منتجات جديدة وكذلك قيامه بتمحيص آليات الرقابة واليقظة بالنسبة للنظام البنكي في مجمله حيث أكد هذا التوجه استحداث آليات جديدة لمتابعة البنوك. [1]

أ-2- قطاع التأمين:

يرجع تاريخ انفتاح سوق التأمينات في الجزائر إلى الأمر رقم 07/95 عام 1995 المتعلق بالتأمينات، وبالتالي فتح المجال إلى رؤوس الأموال الخاصة، محلية كانت أو أجنبية بإنشاء شركات التأمين.

وفي سنة 2006 جاء القانون المعدل والمتمم رقم 04/06 ليضيف موجة كافية من الإصلاحات تهدف إلى تحرير القطاع وتوفير ظروف ملائمة لتطوير التحكم في نشاطه يتكون من 16 شركة، 07 شركات عامة و07 شركات خاصة وتعاضديتان، والسوق المالي جاء الرسوم التشريعي رقم 10/93 المتعلق بالأسواق المالية ليؤسس بورصة الجزائر وعلى هذا الأساس تم إنشاء لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة سنة 1996. [2]

ب- النظام الجبائي

عرف النظام الجبائي بداية من التسعينات من سنة 1992 إلى الآن سلسلة من الإصلاحات بشكل تدريجي وعميق نذكر أهمها:

1- تبسيط الضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة لضريبة على مداخيل الأشخاص.

2- الضريبة على مداخيل الشركات: حيث تم إدراج الضريبة على أرباح الشركات بمعدل 25% تخفض إلى 12,5%.

3- الضريبة على الإنفاق: تم تبسطيها من خلال الرسم على القيمة المضافة التي كانت تتراوح بين 80% انتقلت إلى معدلين بنسبة 07%، 17%.

---

[1] عبد الرحمن تومي: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والآفاق، 2000-2009، دراسات اقتصادية، ع12، مركز البصيرة، 2001، ص 68.

[2] قطاف لويزة: التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وآثارها وتحسين ميزان المدفوعات في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2013/ 2014، ص 58.

4- الضريبة على رأس المال المتقطع عند إبرام الصفقات ونقل الملكية.

5- إلغاء العديد من التصريحات واستبدالها بوثيقة واحدة.

6- منح مزايا عديدة لدعم الاستثمار عن طريق الأجهزة (ANDI- CNAC- ENSEJ).

7- التخفيض المعتبر للضريبة في حدود (25%، 50%) لفائدة Pme.

8- يجب الاعتماد أكثر على المباشرة من خلال تشجيع الاستثمار وتحسين تنظيم وإدارة المؤسسات العمومية.

ج- **الجانب الجمركي:** يعتمد النظام الجمركي الجزائري على مجموعة من الأنظمة الجمركية الاقتصادية: نظام العبور، نظام المستودع، نظام القبول المؤقت، نظام إعادة التموين بالإعفاء، نظام المصنع الخاص للمراقبة الجمركية، ونظام التصدير المؤقت.[1]

ولقد مس هذا النظام الجمركي عدة إصلاحات منذ 2001، حيث يعتمد على القيمة التعاقدية الحقيقية للتبادلات عن القيمة الإدارية وتنحصر في أربع معدلات.

- معدل الإعفاء 0%.
- معدل الوسيط 15%.
- المعدل المنخفض 05%.
- المعدل المرتفع 30%.

كما استجاب النظام الجمركي الجزائري إلى كل القواعد المنصوص عليها في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيث أصبحت ابتداءً من سنة 2005 كمرحلة أولى وفي سبتمبر 2007 كمرحلة ثانية كما هو مبين في الجدول التالي:

[1] عبد الرحمن تومي: المرجع السابق، ص 71.

الجدول (1): وتيرة التفكيك الجمركي

القائمة	نوع المنتجات	وتيرة تفكيك التقييد
01	المواد الأولية، معدل التعريفة يتراوح من 05% إلى 15%	إلغاء فوري للتعريفة بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ
02	المنتجات نصف المصنعة المنتجات الصناعية	يبدأ التفكيك بعد سنتين من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وتمتد على مدى 05 سنوات بنسبة تفكيك 20%
03	المنتجات تامة الصنع النهائية	يبدأ التفكيك بعد سنتين من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ على مدى 10 سنوات وبنسبة تفكيك 10%

المصدر:؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه تسهيل التجارة في الجزائر:

تم إحصاء كل العراقيل والتحديات التي تواجه تسهيل التجارة في الجزائر، ومن أهم المشاكل المرتبطة بالتجارة الخارجية التي تواجه المستوردين أن المصدرين هي:

- الإجراءات الجمركية.
- إجراءات ثقيلة لمصالح الموانئ والجمارك.
- عدم فاعلية نشاط النقل البري والبحري والجوي بما في ذلك قدم الحضيرة النوعية الرديئة لقطاع خدمات النقل.
- الإكثار في عدد الوثائق والمستندات المطلوبة ارتفاع تكاليف التأمين وعمليات التمويل (عدم المرونة –بطيء الإجراءات –المدة –الضمانات ... الخ).
- نوعية الخدمات في مجال التجارة الخارجية، عمليات الشحن والتخزين والتفريغ، ضعف الفعالية في توزيع السلع والبضائع من الميناء إلى الخارج.
- عدم استخدام التقنيات الحديثة لتنظيم وتسير إجراءات التجارة الخارجية.
- عدم ملائمة نوعية الأرضية المخصصة للحاويات.
- نظام الحاويات.

- فرض العديد من الرسوم التي لا جدوى منها.
- تكاد تنعدم مكاتب الخدمات والاستشارة في مجال الإمدادات.
- غياب كفاءة المؤسسات في مجال الإمدادات وتسيير سلسلة التموين.

أما فيما يخص أهمية الإصلاحات من ناحية (المرونة، التكلفة، المدة) التي مست مختلف هذه الحواجز في مرحلة تحرير التجارة الخارجية، فيرى العديد من المستثمرين هناك بعض الإجراءات الإدارية التي تحد من السير الحسن لقطاع التجارة الخارجية، يضاف إليها وجود بعض الممارسات الغير أخلاقية كالفساد أو تكاليف ومدة الإجراءات المتعلقة بالتخليص والإفراج الجمركي.[1]

[1] – زايري بلقاسم، ربالي عبد القادر: تسهيل التجارة وتحديات الإصلاح التجاري في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 5، ص63-64.

المبحث الثاني: ماهية تجارة المقايضة وآفاق تطورها بالمناطق الحدودية الجزائرية

رغم التطور الذي يسهده العالم اليوم في أساليب المعاملات التجارية إلا أن تجارة المقايضة لا تزال متواجدة وتفرض نفسها ويتم التعامل بها في الوقت الراهن، وتشهد الجزائر اليوم انتقال تنموي على المناطق الحدودية خصوصا بين الجزائر ومالي والنيجر، وذلك من خلال التبادل التجاري والثقافي بين سكنات المنطقة، وتبذل السلطات الجزائرية مجهودات جبارة لتنظيم هذه التبادلات حتى تصبح أكثر فاعلية، فكانت تجارة المقايضة البديل الأفضل والأحسن في هذا السياق.

المطلب الأول: مفهوم تجارة المقايضة وأشكالها

سوف يتم التطرق في هذا المطلب الى مفهوم المقايضة واشكالها كالتالي:

1- ماهية تجارة المقايضة

سوف ندرس مجموعة من تعاريف تجارة المقايضة

1-1- تعاريف لتجارة المقايضة

لم تكن تجارة المقايضة وليدة العصر بل هي متواجدة منذ العصور البدائية وكانت كوسيلة للتبادل والمنفعة بين مجتمعين مختلفين دون المساس بالمصالح الفردية والإقليمية ولتجارة المقايضة عدة تعاريف ومفاهيم نذكر منها:

- **تعريف 01:** المقايضة هو نظام الصرف الذي يتم عبره تبادل البضائع أو الخدمات مباشرة بسلع أو خدمات أخرى دون استخدام المال كوسيلة تبادل [1] وهي عادة ما تكون ثنائية أو متعددة الأطراف.

)1(Steven M, she flrin (2003): O'sullvan, Arthur, Economics: principles in action. Pearson prentice hall. 0-13-063085-3, p 243. ISBN.

- **تعريف 02:** هي معاملات يدخل فيها طرفان، يقدم أحدهما للآخر سلعة أو خدمة أو أصلا (غير النقود) مقابل سلعة أو خدمة أو أصل (غير النقود)، والمقايضة كما ذكرنا أعلاه مثال على معاملة فعلية ينبغي تقدير قيمة لها.

- **تعريف 03:** جاءت المقايضة في اللغة العربية من فعل قايض يقايض، فقايضه، أي بادل يبادل الشيء مبادلة مع شيء آخر، لهذا فإن معنى المقايضة هو التبادل Exchange لسلعة مقابل سلعة أخرى موازية لها بالقيمة، وليس بالضرورة أن تكون مشابهة أو من نفس الصنف والنوع.[1]

- **تعريف 04:** تعتبر المقايضة آلية لتفعيل صادرات الدول النامية وترقية صادرات السلع الهامشية، في ظل عدم توفر السيولة أو قلة العملات الأجنبية أو في وقت الأزمات، وهذا ما يتيح لهذه الدول العاجزة عن تسوية معاملاتها نقديا المشاركة في التجارة الخارجية. [2]

تعرف تجارة الحدود على أنها نوع من أنواع التجارة الخارجية يتم فيها تصدير سلع بالمقابل استيراد سلع بنفس القيمة، غير أنها لا تخضع للإجراءات المصرفية كفتح خطابات الاعتماد وغيرها. وهي تجارة استيراد وتصدير تمارس عبر المحطات الجمركية فقط ويكون التعامل بالعملات الوطنية فقط.

وضع المشرع الجزائري تعريفا للمقايضة بموجب المادة 413 من القانون المدني "المقايضة عقد يلتزم به كل المتعاقدين أن ينقل إلى الآخر على سبيل التبادل ملكية مال غير النقود، فالمشرع لا يخرج عن النطاق العام في تعريف المقايضة باعتبارها عقدا ينصب

---

[1] أنظر الموقع http://arab-ency.com.sy

[2] بلال بوجمعة- طروبيا نذير: المقايضة التجارية كآلية لتفعيل صادرات الدول النامية وكبديل تنموي مستدام لاقتصادياتها مع الإشارة لتجارب دولية، ص 1201- 1216.

على تبادل ملكية أشياء أو أموال دون نقود وعلى هذا الأساس أخرج من نطاق المقايضة قطاع الخدمات. [1]

تكتسي تجارة المقايضة الحدودية أهمية في التجارة الخارجية وهو ما دفع الدولة الجزائرية إلى الاهتمام بها.

1-2- أنواع تجارة المقايضة

هناك عدة أوجه وعدة أنواع للمقايضة وأكثرها شيوعا هي كالآتي:

- المقايضة المباشرة Direct Barter.
- المقايضة بالتجزئة Retail Barter.
- مقايضة الشركات Carporate Barter.
- أنظمة تداول البورصة المحلية Lacal exchange tranding systems

- **المقايضة المباشرة Direct Barter:** يتداول طرفان أو أكثر العناصر أو الخدمات مباشرة، ومن الصعب إدارتها على نطاق واسع لصعوبة تتبعها منا يصعب تحديدها بشكل عادل على كلا الجانبين Retail Barter.

- **المقايضة بالتجزئة Retail Barter:** لا تجري بين الشركات الصغيرة عبر تبادل تجاري منظم محليا.

- **مقايضة الشركات Carporate Barter:** المقايضة التي تجريها الشركات الكثير وتكون إما مباشرة أو باعتمادات، وينطبق هذا المصطلح على المعاملات الكبيرة التي تمر بها التبادل التجاري على أساس منتظم والصفقات العرضية بين العديد من الشركات مع وسيط يكسب عمولة.

---

[1] يعقوب بن حدة، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مج14، ع2 (2022)، القسم (أ)، العلوم الاقتصادية والقانونية، ص ص 258- 265.

- **أنظمة تداول البورصة المحلية Trading system local exchange:** تعني مجتمعا من الأفراد أو الشركات الصغيرة جدا الذين يقايضون مع بعضهم البعض باستخدام الإئتمانات، ويمكن ربط قيمة كل ائتمان بالعملة الرسمية للمنطقة أو بناء على الوقت.

1-3- أشكالها:

هناك أشكال عدة للمقايضة التجارية التي يطلق عليها تسمية جديدة تنسجم مع تطور الخدمات والسلع ومع ظهور كتاب ثورة الأمم لآدم سميث عام 1776 أخذت المقايضة التجارية تسميات جديدة لا ينفصل عن معناها الحقيقي وفيما يلي توضيحا لهذه التسميات:[1]

- **التجارة المتكافئة:**

ونعني بها تبادل السلع والخدمات التي يتم دفع ثمنها كليا أو جزئيا مقابل سلع وخدمات أخرى لها نفس القيمة بدلا من المال ولكن يمكن استخدام التقنين النقدي في التجارة المضادة للأغراض المحاسبية في التعامل بين الدول ذات سيادة. [2]

وفي بعض الأحيان يستخدم الصفقات المتكافئة والتي تتمثل في عقد مقايضة دولية محددة القيمة بين طرفين أو أكثر، تتبادل بمقتضاه الأطراف المنتجات بين بعضها البعض دون تحويل للعملة. فالنقود هنا لها دور تقييم السلع فقط، إذ يتم تقييم كل سلعة على حدة ومن ثم تقييم إجمالي للكميات المطلوبة من كل طرف ليتم تنفيذ عملية المقايضة في ضوء القيمة الإجمالية والمسجلة في العقد.

- **المقايضة المتنوعة:**

ويقصد بها المقايضة الصافية أو المقايضة الكلاسيكية، وعندما يتم تبادل السلع دون استخدام النقود.

---

[1]- الأسدي، 2016، ص 22/21.

2- أنظر الموقع: https://enm.wikipedia.org/wiki countertrade

إن مثل هذه الصفقات يعتبر قليلا حاليا في التجارة الدولية وفي حال وجودها يتم تنظيمها على مستوى الحكومات والمشكلة التي تقف حائلا دون تطبيق المقايضة الكلاسيكية هي الصعوبة في تشخيص الرغبات المتطابقة.[1]

- التجارة المتقابلة

وهي أحد أشكال التجارة التي تحتوي على عنصر من التبادل، هي كل الممارسات التجارية غير المنسقة التي يربطها عنصر التجارة المتقابلة، وهي لا تمثل تجارة خالية من النقود حتى لو كانت بدون نقود غلا في حالات قليلة وبهذا تكون مقايضة كلاسيكية، إلا أنها تستخدم العملات النقدية في كثير من الحالات وتشير التجارة المقابلة إلى نقطة أساسية ألا وهي الموازنة الجزئية لنفقات البلد من العملات الصعبة.[2]

المطلب الثاني: الاستراتيجيات المنتهجة للنهوض بتجارة المقايضة

سوف نتناول في هذا المطلب الاستراتيجيات المنتهجة للنهوض بتجارة المقايضة كالتالي:

1- الاستراتيجيات المنتهجة للنهوض بتجارة المقايضة في الجزائر من أجل تسهيل عمليات التبادل التجاري بين دول الجوار خاصة الجنوب على الشريط الحدودي بين الجزائر ومالي والنيجر انتهجت الجزائر عدة استراتيجيات للنهوض بالتجارة الحدودية، وفيما يلي بعضها:

- التفات الحكومة وإعطاء أكثر اهتمام للمناطق الحدودية من خلال بعث برامج تنموية ومشاريع لسكان هذه المناطق.

- فتح المجال للممارسة نشاط المقايضة وتنظيمه من خلال فتح أسواق لاستقبال السلع الواردة وتسهيل دخول وخروج هذه السلع.

---

[1]- بغباغة عبد الهادي والصادقي علال، تجارة المقايضة مع دول المالي والنيجر وتأثيرها على الأداء المالي للمؤسسات دراسة حالة عينة من المؤسسات بأدرار، ص9.

[2]- كمال القيسي، التجارة المتقابلة دراسة تعريفية بوزارة التجارة بمركز التدريب التجاري، العراق، تشرين الأول، 1986، ص16.

– توسيع مجال المقايضة إلى المنتجات الصناعية في إطار التنسيق المباشر بين مصالح الجمارك والضرائب والتجارة بكل ولاية جنوبية معينة مما يسمح بفتح آفاق تجارية واقتصادية جديدة بين المؤسسات ووحدات الإنتاج المنتشرة عبر الولايات الجنوبية المعنية.

– تشديد وتنسيق العمل الأمني والجمركي لمكافحة التهريب والمتاجرة بالبشر من خلال زيادة عدد المراكز الحدودية للمراقبة والتفتيش.

– فتح معابر حدودية جديدة لمضاعفة التبادل التجاري مثل ما تم في الحدود الجنوبية الغربية بين تندوف وموريتانيا، معبر الزويرات لتعزيزي فرص تبادل تجاري أكثر.

– مراجعة كل التشريعات المتعلقة بالتجارة الحدودية وتوسيع قائمة الدول.

– وضع برنامج إنجاز عدد إضافي للمقرات الجمركية.

– توسيع قائمة المنتجات والسلع المعنية بالمقايضة والنشاط الاقتصادي تماشيا لمتطلبات التجار من جراء الصعوبات التي تواجهها. [1]

ويرى رئيس مرصد المتعاملين الاقتصاديين ورجال الأعمال الجزائريين في إفريقيا الغربية محمد دهاج أن تطوير تجارة المقايضة عبر الحدود في الجزائر وبالخصوص بالولايات (04) الأربع مسألة مشروطة بمراجعة النصوص التشريعية المنظمة لهذا النشاط الذي يعود بالفائدة على التنمية بهذه المناطق. [2]

2–الصعوبات والعوائق التي تواجه تجارة المقايضة بالجزائر

تواجه تجارة المقايضة الحدودية عراقيل ومعوقات تحول بينها وبين تطوير التجارة الحدودية وتنمية المناطق المعنية نذكر أهمها:

---

[1] جريبي السبتي، بوخدنة آمنة: أثر تجارة الحدود على التنمية المحلية في المناطق الحدودية، ورقة بحثية مقدمة لفعاليات المؤتمر، الملتقى الدولي الأول بعنوان: تنمية وتطوير المناطق الحدودية واقع وآفاق، – 2016/11/17، ص 10.

[2] (http://ar-aps-dztrigions/47333-20170-11-1551-33

– الغلق المتكرر للحدود بين الجزائر ودول الجوار خاصة مع دولة المالي دون سابق إنذار مما يلحق أضرار مادية معتبرة بتجار المقايضة الذين يعتمدون عليها وتكون مضبوطة في أوقات معينة يجب احترامها لتوصيل السلع واستلام أخرى.

– عدم التنظيم المحكم هذا النوع من التجارة بالشكل المطلوب مما يؤدي إلى خلق العديد من المشاكل.

– طول الحدود مما يصعب ضبطها.

– تعدد الدول المجاورة للجزائر وكثرة مناطق النزاع وانتشار ظاهرة الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

– عدم استقرار الوضع السياسي ببعض دول الجوار كما هو الحال في ليبيا والمالي (حرب أهلية).

– وقوع هذا النوع من التجارة في منطقة الساحل والتي تعد أكبر المناطق التي تكثر فيها تجار السلاح والمهربين وغيرها.

– الإجراءات التي قامت بها السلطات اتجاه تجارة المقايضة كسياسة التصنيف خاصة بعد تقليص قائمة السلع المصدرة.[1]

– الافتقار إلى برامج محدودة الأهداف للتنمية المستدامة من خلال سياسة أمنية واقتصادية مدروسة.

– غياب البنية التحتية لاحتضان السلع القادمة من الجوار لاسيما الفواكه المدارية كالمنجا والأناناس وغيرها.

[1] يوسفي محمد، تجارة المقايضة كأداة لتنمية المناطق الحدودية بالجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية،ع4، سبتمبر 2018. ISNN: 2543-3911

– التكوينة البشرية للمجتمع الصحراوي من عشائر وقبائل وطوائف على غرار طوارق والتوارق وغيرهم من سكان الصحراء الكبرى والعلاقات التي تجمع بينهم كالمصاهرة وغيرها، كما أن العديد لهم أثر من جنسية مما يخلق عدم الاستقرار وخلق الفتن بينهم.

المطلب الثالث: أثر تجارة المقايضة على المناطق الحدودية

أكد المدير العام للجمارك بودربالة بتاريخ 16-10-2012 أن تجارة المقايضة يكتسي أهمية بالغة في المناطق الجنوبية بالنظر ما تحققه من نشاطات ومبادلات تجارية واقتصادية مختلفة، وفي هذا السياق بين وأشار مسؤول هيئة الرقابة الأهمية البالغة والمكانة الاستراتيجية التي تميز ولاية تمنراست بحيث هذه الأخيرة تتوفر على شريط حدودي كبير والذي يعتبر بوابة نحو إفريقيا.

والجمارك تعمل من أجل التقريب بين الجزائر ودول الجوار التي تعرف نشاطا كبيرا من حيث التبادلات التجارية، من خلال تسهيل الإجراءات الجمركية عبر الحدود. [1]

1- إيجابيات تجارة المقايضة في الجزائر

يمكننا الحزم أن لتجارة المقايضة الكثير من الفوائد والعوائد وخاصة تلك التي تخص تجارة المقايضة الحدودية فلها الكثير من الإيجابيات في الكثير من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية [2] وفيما يلي بعض الإيجابيات التي نلخصها وهي كالآتي:

– تحقيق الضغط على الموانئ الرئيسية ويقلل تكلفة النقل ويرفع الإيرادات وذلك من خلال دخول وخروج البضائع والسلع عبر النقاط الجمركية.

---

[1] يوسفي محمد، مرجع سابق، ص29.

[2] حرم محمد بدوي محمد، عبد العظيم سليمان المهل: دور تجارة الحدود في التبادل التجاري بين ولاية النيل الأزرق وإثيوبيا، مجلة العلوم الاقتصادية، ج2، ع16، عمادة البحث جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2015، ص 52.

– رفع التحصيل الجمركي والضريبي والرسوم على سجل تجارة المقايضة الناتجة عن عمليات التبادل التجاري والمقايضة، مما يؤدي إلى دعم للخزينة العامة انطلاقا من هذه الإيرادات السالفة الذكر.

– يؤدي النشاط التجاري إلى زيادة الإنتاج والتصدير وتقوية الصلة التجارية والسياسية والثقافية بين الدول المجاورة.

– رفع الإيرادات المالية بالولايات الحدودية من خلال ممارسة تجارة المقايضة مما جعلها أحد الموارد المالية الهامة بالولايات الحدودية.

– تركيز الولايات الحدودية على السلع بزيادة إنتاجها وتطوير وترقية وتحسين جودتها، كزيادة النشاط الفلاحي وحدم الأراضي المزروعة، وزيادة قنوات لتصريف المنتجات الحرفية والصناعية المحلية.

– توطيد العلاقات الدبلوماسية الشعبية بين دول الجوار، كما تساعد الجهات الأمنية على معرفة المهددات الأمنية وتوقعها قبل وقوعها.

– تسهيل محاربة التطرف والجريمة المنظمة والإرهاب، والتقليل من مصادر تمويله والمتمحورة أساسا في التهريب.

– استقرار مواطني المناطق الحدودية وضمان تواجدهم بمناطقهم والحد من الهجرة.

– توفير فرص العمل لسكان المناطق الحدودية وضمان تجمعهم في تجمعات سكانية مستقرة.

– تعتبر عامل فعال لترقية السلع الهامشية والسلع شبه الصناعية للدول المجاورة.

– دعم وتوحيد الرؤى السياسية بين دول الجوار وذلك من خلال تطوير تجارة الحدود.[1]

– تقوية العلاقات التجارية السياسية بين شعوب الدول المجاورة، حيث تعتبر وسيلة فعالة لنقل الثقافات.

[1] جريبي السبتي، بوخدنة آمنة: نفس المرجع السابق، ص 14.

– خلق فرص عمل جديدة لم تكن موجودة بتلك الولايات مثل التخليص الجمركي، الترحيل من الولايات إلى دول الجوار، التفريغ والمناولة، إنشاء المطاعم والمقاهي والفنادق ومكاتب الخدمات المصرفية والمتاجر الصغيرة، الأنشطة الحرفية...

– الحد من ضياع الأموال المهدرة عن طريق التهريب، وذلك عن طريق إقحام المهربين وإغرائهم للإنخراط في التجارة.

– فتح محور هذه التجارة ينمي قدرات السكان على ممارسة الأنشطة الاقتصادية وفق تسهيلات وأسس قانونية.

خلاصة الفصل الاول:

تطرقنا في هذا الفصل الى مفهوم وأهمية التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها و التحديات التي تواجه تسهيل التجارة في الجزائر، و ماهية تجارة المقايضة وآفاق تطورها بالمناطق الحدودية الجزائرية، و الاستراتيجيات المنتهجة للنهوض بتجارة المقايضة على المناطق الحدودية.

الفصل الثاني

واقع تجارة المقايضة الجزائرية الإفريقية

تمهيد

يمكن القول أن تجارة المقايضة الحدودية بين الجزائر والدول المجاورة في الجنوب تواجه تحديات كبيرة والتي تهدد مستقبل هذا النوع من التجارة وبالتالي العلاقات السياسية والتجارية بين الجزائر وهذه الدول.

وعلى هذا الأساس قام المشرع الجزائري بسن وتنظيم مجموعة من النصوص والخاصة بتجارة المقايضة وذلك من أجل ضبط وتقنين هذه التجارة حسب ما يتطلبه الوضع السياسي والأمني بين دول الجوار، وحسب المتفق عليه مع هذه الدول سنتناول في هذا الفصل مجمل القرارات والمنشورات الوزارية المتعلقة بهذا النوع من التجارة وكل ما يتعلق من عقوبات وتسهيلات.

المبحث الأول: تجارة المقايضة مع الدول الإفريقية

سوف نتناول في هذا المبحث تجارة المقايضة مع الدول الإفريقية كالتالي:

المطلب الأول: النصوص التنظيمية لتجارة المقايضة في الجزائر

سوف نتناول في هذا المطلب النصوص التنظيمية لتجارة المقايضة في الجزائر كالتالي:

1-النصوص المنظمة للمقايضة

لقد سن المشرع الجزائري العديد من النصوص القانونية لتنظيم تجارة المقايضة، ونحددها فيما يلي:

- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 1994/12/14 الذي يحدد كيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية مع المالي والنيجر.[1]
- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 1999/02/13 المتضمن الغذاء شهادة المصدر لبعض المنسوجات.
- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 1999/04/12 الذي يعدل ويتمم القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 1994/12/14 والذي يحدد كيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية مع النيجر والمالي.[2]
- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2001/03/08 الذي يحدد الكيفيات الخاصة بممارسة تجارة المقايضة الحدودية بمناسبة الدورة الأولى لمعرض أمنى تاسيلي 2001.[3]
- المرسوم التنفيذي رقم 05 -467 المؤرخ في 2005/09/10 المحدد شروط مراقبة مطابقة المنتوجات المستوردة عبر الحدود وكيفيات ذلك.[1]

---

[1] - الجريدة الرسمية رقم 7 الصادرة في 1994/12/19.

[2] - الجريدة الرسمية رقم 12 الصادرة في 1999/04/16

[3] - الجريدة الرسمية رقم 26 الصادرة في 2001/05/09

2-الولايات المعنية بالمقايضة:

حدد المشرع الجزائري الولايات المعنية بتجارة المقايضة الحدودية مع دولتي مالي والنيجر فكانت تقتصر على أربع ولايات حدودية مع الدولتين السابقتي الذكر وهي ولايتي تمنراست وإليزي، من الجهة الشرقية وولايتي تقرت وأدرار بجهة بشار (الغربية) إلا أن النشاط التجاري يمركز حاليا في ولاية تمنراست مع كل من الدولتين السابقتين.[2]

3-شروط تجارة المقايضة:

وضح المشرع الجزائري عدة شروط لمنع اعتماد صيغة المتعامل الاقتصادي وهي خمسة نذكرها كالآتي:

أ-بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين:

1. أن يكون المتعامل الاقتصادي مقيما في الولايات المعنية سواء إن كان شخصا طبيعيا أو معنويا ومسجل في السجل التجاري بصفته تاجر جملة، وتتوفر لديه هياكل التخزين والوسائل الملائمة لنقل البضائع على سبيل الملكية أو الاستئجار، كما أضاف المشرع الجزائري على أن يكون هذا المتعامل يمارس نشاطات الاستيراد والتصدير ويتدخل في ميادين إنتاج السلع والخدمات.
2. لم يسجل ضده سوابق خلال في السنوات الأخيرة المنقضية ولا ضد ممثليه القانونيين أو إطاراته المسيرة أو شركائه الرئيسيين مع إدارة الجمارك والضرائب والتجارة والعمل والضمان الإجتماعي وباقي الهيئات المعنية بتأطير التجارة الخارجية.
3. لا يكون في حالة الإفلاس أو التصفية أو التوقف عن النشاط أو التسوية القضائية أو الصلح.

---

[1] -الجريدة الرسمية رقم 80 الصادرة في2005/12/11

[2] – المرسوم التنفيذي رقم 12-93 المؤرخ في 1 مارس 2012، المتعلق بنظام المتعامل الاقتصادي المعتمد، جريدة رسمية رقم 14 الصادرة يوم 2012/03/07.

4. لا يكون محل إجراء عملية الإفلاس أو التصفية أو التوقف عن النشاط أو التسوية القضائية أو الصلح.

5. متمتع بالملاءة المالية خلال ثلاث (03) سنوات الأخيرة.

ب-بالنسبة للبضائع

أما بالنسبة للبضائع فيجب أن تتوفر في البضائع محل المقايضة عدة شروط أهمها:

- احترام قواعد الصحة النباتية.
- احترام قواعد الطب البيطري.

4-المواد المعنية في تجارة المقايضة الحدودية:

حدد المشرع الجزائري قائمة المنتوجات المحددة والحصرية ضمن تجارة المقايضة مع دولتي النيجر والمالي حيث لا يمكن تبادل أي منتج آخر خارجها، وتعتبر هذه المنتوجات المحلية والأكثر استهلاكا في تلك المناطق الحدودية ويمكن عرضها في المخطط التالي:

الجدول رقم 2: المنتوجات المتبادلة في إطار المقايضة

المنتجات القادمة من المالي والنيجر	المنتجات الجزائرية
الماشية الحية من فصيلة الأبقار والأغنام والماعز والجمال	التمور الجافة ومشتقاتها باستثناء دقلة نور
الشاي الأخضر	الملح الخام والمنزلي
الحناء	الأشياء المنزلية المصنوعة من البلاستيك والألومنيوم
التوابل	البطانيات
قماش العمائم والتاري	المنتوجات الحرفية
الذرة البيضاء والمانجو	الألبسة الجاهزة
العطور	الصابون ومسحوق الصابون
الألبسة ذات الطابع القرية	العسل
العسل	الزيتون
العطور والمراهم الجلدية	زيت الزيتون
أغذية الأغنام	الصناعات البلاستيكية

الصمغ العربي	مواد التنظيف
السجاد	
الأسماك	
طحين الأسماك	
الملح الخشن والمنزلي	
الصناعات الحرفية	
الجلود	
العطور المحلية	
المكسرات بأنواعها	
أقمشة تاتفا وجازان	
الفول السوداني	
عناصر تركيب الخيام	
السكر المخروط	
الفواكه الأفريقية	
طحين الذرة	
الكركدية	
فاكهة الأناناس وجوز الهند وأواني العشاء ... وغيرها	

المصدر؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟

المطلب الثاني: إجراءات تجارة المقايضة الحدودية

سوف يتم التطرق في هذا المطلب الى إجراءات تجارة المقايضة الحدودية كالتالي:

أولا: إجراءات التصدير:[1]

طبقا للقرار الوزاري المشترك المؤرخ في جمادى الأولى عام 1441هـ الموافق لـ2 يوليو سنة 2020 يحدد شروط وكيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية وقائمة البضائع موضوع التبادل مع جمهورية مالي وجمهورية النيجر

[1] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 44 –القرار الوزاري المشترك المؤرخ 2 يوليو 2000، يحدد شروط وكيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية وقائمة البضائع موضوع التبادل مع دولتي مالي والنيجر.

بعد التأكد من أن اسم المتعامل الاقتصادي ضمن القائمة المرفقة بالقرار الولائي الخاص بتجارة المقايضة، السنة المعنية أثناء الخروج يتقدم إلى القابضة الرئيسية للجمارك بالبضاعة المشحونة والتصريح نموذج (D6)

حيث تقوم التاجر بالتقرب من المصالح الفلاحية وبالضبط مصلحة الصحة النباتية المرفقة في حال ما إذا كانت هذه السلع نباتات، منتوجات نباتية أو أجهزة نباتية الأصل فإنها تخضع وجوبا للمراقبة والتأكد من خلوها من أي جسم ضار، فإذا أثبت التفتيش سلامتها، تمنح له شهادة الصحة النباتية.

وكإجراء ثاني يتوجه التاجر إلى مفتشية أقسام الجمارك بالبضاعة المشحونة مرفقاً بالوثائق التالية:

1. نموذج التصريح المفصل رمز D06.
2. نسخة من التصريح المفصل السابق لعملية التصدير الحالية، أي عملية الاستيراد D03.
3. الفاتورة.
4. شهادة صحية نباتية، إذا كانت السلع نباتية مثل الموز.
5. شهادة صحية مخبرية بالنسبة الملح.

شريطة ألا يتجاوز مبلغ المنتجات المشترات قصد التصدير المبلغ المصرح به عند الدخول وفي حالة إنجاز عملية التصدير، قبل الاستيراد يكتتب المتعامل الاقتصادي التزاما[1] يكفل بموجبه استيراد البضائع موضوع التبادل في أجل أقصاء ثلاثة أشهر على أن تعاد له الكفالة 10% من قيمة البضاعة المصرة.

[1] – المادة 08 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 02 يوليو 2000 نفس المرجع السابق.

حيث يجب تحقيق الرقابة المادية أو العينية للسلع وطبقا المادة رقم 05 من قانون الجمارك تسمح المراقبة التأكد من أن جميع التدابير المتخذة لضمان القوانين والأنظمة والتأكد من صحة التصريح المفصل وصحة الوثائق الثبوتية ومطابقة البضائع البيانات الواردة فيه.

وبعد فحص البضاعة الموجهة التصدير من طرف أعوان الجمارك والتأكد من صحتها ومدى مطابقتها للوثائق المقدمة، والقيام كل الإجراءات القانونية تسلم له نسخة من التصريح (D6)، من وصل السماح بالتصدير:

ثم يتوجه إلى المركز الحدودي أين يسلمهم نسخة السماح بالتصدير، والقيام بإجراءات المرور لدى الجمارك بالنسبة للشاحنة (T.P.D) ثم عبور الحدود لولاية أدرار إلى دول الساحل مالي والنيجر.

ثانيا: إجراءات الاستيراد:

طبقا لنفس القرار الوزاري المشترك سابق الذكر

1) يتم التأكد من أن المعامل الاقتصادي اسمه مدرج ضمن القائمة المرفقة بالقرار الولائي الخاص بتجارة المقايضة للسنة الجارية أثناء تحول هذا المتعامل التراب الوطني مصحوب بالبضاعة والوثائق الخاصة بها يتجه مباشرة إلى المصالح المكلفة برقابة النوعية وقمع الغش على مستوى الحدود، لتخضع المنتجات المستوردة إلى رقابة مسبقة لعملية الحركة، حيث يتم هذا التفتيش على أساس ملف يودعه المستورد يتكون من:

- نسخة من السجل التجاري.
- جواز الطريق أو وثيقة الشحن.
- فاتورة الشراء وكل الوثائق المطلوبة لطبقا للتنظيم المعمول به.

2)يتم التأكد من سلامة البضاعة بواسعة المعاينة بالعين المجردة أولا، إن بدت غير سليمة أو بها شك تحول إلى المخابر الوطنية لغرض الفحص المدقق وإعطاء التقرير النهائي

الخاص بحالتها، فإن كان التقرير سلبيا تعاد البضاعة ولا يسمح باستيرادها وترسل مفتشية الحدود محضر معاينة عدم المطابقة إلى مصالح الجمارك المختصة، وإن كان التقرير إيجابيا فيمنح له محضر معاينة مطابقة المنتوج.

كما يجبر مستوردو الحيوانات والمنتجات الحيوانية أو ذات المصدر الحيواني استحضار شهادة صحية أو بيطرية لتثبت سلامتها من الأمراض وأنها لا تسبب انتشارا لأمراض حيوانية معدية للحيوان أو للإنسان، ومع ذلك تخضع هذه المواد السالفة الذكر إلى عملية عزل وتفتيش بيطري وفقا للتشريع والتنظيم الساري المفعول عند دخولها إلى التراب الوطني من قبل المصالح المكلفة بالطب البيطري، حيث يرفض دخولها إذا تبين إصابتها بمرض أو تشكل خطرا على الصحة البشرية أو الحيوانية.

أما بالنسبة للمنتوج ذو الطابع النباتي يخضع لرقابة الصحة النباتية، والتي هي الأخرى تسلم شهادة الصحة النباتية[1]، في حال سلامة المنتوج تثبت السلامة وترخص للمنتج بالدخول إلى التراب الوطني، كل هذه الوثائق يتحصل عليها المتكامل الاقتصادي (المستورد) من طرف المصالح المختصة يقدمها لمصالح الجمارك والسماح له بدخولها.

3) يحضر المستورد البضاعة المستوردة إلى مكتب المبارك بموجب رخصة صادرة عن مصالح الجمارك الحدودية، فعند وصول البضاعة يقوم المصرح الجمركي بإعداد تصريح مفصل (D03) وإيداعه لدى المفتشية الرئيسية المراقبة العمليات التجارية مرفقا بالوثائق التالية:

- فاتورة الشراء.
- رخصة دخول المنتج.
- اشتراط الصحة النباتية أو الحيوانية حسب الطبيعة البضاعة.

[1] – المادة 08 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 02 يوليو 2020، مرجع سابق.

كما يجب الالتزام بتصدير مواد جزائرية في أجل ثلاثة أشهر حيث يقوم مفتش الفحص بفحص البضائع والتأكد منها ومن تعدادها والقيام بالإجراءات الجمركية، وبعد التصفية تقوم مصلحة الجمارك بتسليم المعني بالأمر سند الرفع الذي يتضمن رفع البضاعة إلى المخازن مباشرة بعد تسويقها في حدود الولاية المعنية.

المطلب الثالث: التسهيلات والعقوبات بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين

يعد المتعامل الاقتصادي المشترك أحد أهم الأنظمة التي تم استحداثها إنما يخص تطوير الجمارك على المستوى الدولي(1) كما تم تبني نظام المتعامل الاقتصادي المعتمد في الجزائر عن طريق قانون المالية لسنة 2010 الذي أضاف المادة 89 مكرر(1) من كانون الجمارك

أولا: الامتيازات الممنوحة للمتعامل الاقتصادي المعتمد

منح المشرع الجزائري للمتكامل الاقتصادي المحمد عدة تسهيلات في إطار الجمركة نصت عليها المادة 3 من المرسوم 12-93

1) التسهيل فيما يخص الاستفادة من الإجراءات الجمركية المسيلة:

تمثل الإجراءات المبسطة كل من التصريح التقديري والتصريح المبسط والتصريح الإجمالي (2) التي نصت عليها المادة 86 مكرر 1 من قانون المبارك التي تم استحداثها عن طريق المادة 25 من قانون المالية لسنة 2013

2) الأولوية في معالجة البضائع عند المراقبة.

يتمتع المتعامل الاقتصادي بصفة تفضيلية، حين تكون له الأولوية في معالجة بضائعه عند المراقبة الجمركية، وتكتسي هذه المسألة أهمية بالغة لأنها تقلل من مدة مكون البضاعة لدى الجمارك وتسرع بذلك خروجها إلى خارج الوطن أو العكس لو دخولها إلى التراب الوطني في حالة الاستيراد).

الموسوم التنفيذي رقم 13 –321 المؤرخ في 26 سبتمبر 2013 الذي يهدف إلى تحديد كيفيات وشروط تطبيق أحكام المادة 86 مكرر 1.

(1) الأستاذ قموح مولود: العميل الاقتصادي المعتمد كآلية لتشجيع التجارة الخارجية: مداخلة في إطار اليوم الدراسي المنظم من طرف كلية الحقوق جامعة قسنطينة بالتعاون مع الجمارك والموسوم ب الجمارك الجزائرية وإشكالية التفريق بين التسهيل والرقابة

3) التقليل من عدد عمليات المراقبة المادية للوثائق:

ان كل ما يؤرق المتعاملين الاقتصاديين هو تعدد تدخلات الجمارك المادية المراقبة البضاعة أو الوثائق، ما يجعل البضاعة تبقي لمده طويلة لدى الجمارك وبالتالي تبطئ من تدفق السلع سواء نحو الداخل أو الخارج. وهذا مالا نجده عند المتعامل الاقتصادي المعتمد نظرا للسمعة التي يتمتع بها، كما أن المراقبة في حد ذاتها تكون غاليا على مستوى الوثائق.

4) توجيه البضائع، حسب الحالة، نحو رواق الجمركة دون المراقبة الفورية أو نحو رواق مراقبة الوثائق.

وهذا ما يدخل ضمن الرواق الأخضر حيث يمنح المسار الأخضر المتعاملين الاقتصاديين الاستفادة من حق رفع البضاعة مباشرة بعد دفع الحقوق والرسوم المستحقة دون تعرض البضاعة الفحص المادي. (أ)

الجمركة عن بعد والفحص لدى المتعامل Delavanement à domicile et la verification sin site ويكون ذلك على أن المصدر يقوم بالإجراءات الجمركية في أقرب مكتب جمارك لمؤسسته، كما يمكنه وضع التصريح الجمركي في نفس المكتب، وبعد ذلك يتمر فحص البضائع ووسيلة النقل في المؤسسة المصدر وتختم بالشمع الأحمر، ولا يتم فحصها مرة كانه على مستوى الحدود. وبهذا يستفيد المصدر من سرعة المرور وتجنيب إعادة الفحص مرة أخرى

ثانيا العقوبات

1- صلاحية الاعتماد وتعليقيه وتسحبه:

تقدر مدة صلاحية الاعتماد ثلاث(3) السنوات، يخضع تجديد الاعتماد بنفس المدة بناء على طلب المتعامل المعتمد محترما لشروط من التواء منع الاعتماد المنصوص عليها، شريطة أن تتم ايداع الطلب قبل ستة أشهر من إنتهاء مدة صلاحية الاعتماد[1]

2-1-يتم تعليق الاعتماد لمدة لا تتجاوز ستة 06 أشهر تعدد من مدير الجمارك في الحالات الآتية:

- عدم احترام المتعامل الاقتصادي المعتمدة خلال مدة الاعتماد الشروط المنصوص عليها في المواد 9.8.7.6.5.3 : من هذا المرسوم.[2]

- المتابعات القضائية لإرتكابه جنحا تتعلق نشاطه المهني.

غير أنه يمكن أن يمدد التعليق بنفس المدة في حالة المتابعة القضائية المستمرة.

3-1 يتم سحب الاعتماد بمقرر من المدير العام الجمارك إذا:

+ لم يحترم خلال مدة الاستيراد الشروط المنصوص على ما في الفقرتين 3.1 المادة (2) من المرسوم.

+ لم يحترم التزاماته الناحية عن المادتين 4. 9 والمادة من دفتر الشروط الملحق بهذا المرسوم.

+ *لم تقم بإزالة الأسباب التي أدت إلى النطق به

(1) المادة (8) المرسوم التنفيذي -12-23 المؤرخ في 1 مارس 2022 تحديد شروط كيفيات الاستفادة من صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك

[1]- المادة 08 المرسوم التنفيذي 12_93 المؤرخ في 01 مارس 2012 يحدد شروط وكيفيات الاستفادة من صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك.

[2]- المادة 09، نفس المرسوم التنفيذي السابق.

(2) المادة (9) تعنى المرسوم التنفيذي

(2) العقوبات المقررة ضد المخالفين:

أقر المشرع الجزائري عقوبات جزائية وأخرى إدارية المخالفين لأحكام تجارة المقايضة.

- أ-الإدارية:

يقوم الوالي المختص إقليميا ب:

سحب الرخصة المسلمة لتاجر الجملة لممارسة تجارة المقايضة إذا:

ولم تقم بأي عملية استيراد وتصدير خلال السنة المعنية

عند عدم التزامه بالتشريعات المنظمة لهذا النشاط كقانون حماية المستهلك وقمع الغش[1]

إذا لم يبادر إلى توفير وسائل النقل وهياكل التخزين المتناسبة مع طبيعة البضاعة المتقايض عليها.

- إذا ألحقت السلع والبضائع المستوردة ضررا بصحة المستهلك[2]

ب -العقوبات الجزائية.

- العقوبة بالحبس من ثلاثة (03) أشهر إلى سنتين وغرامة مالية من 20000 دج إلى 100000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين

العقوبة بالحبس من 6 أشهر إلى 3 سنوات وبغرامة مالية من 20000 دج إلى 100000دج إذا كان مسلحا.

- غرامة مالية من 2500 دج إلى 15000 دج في حالة الإخلال وعدم إخطار سلطة الصحة النباتية أو المصلحة الفلاحية عند ظهور متلفات نباتية.[3]

[1] الجريدة الرسمية العدد 15، 2009، ص 12

[2] يعقوب بن حدة: تنظيم تجارة المقايضة في القانون الجزائري. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية –المجلد 14 العدد 22 جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.ص264

[3] الجريدة الرسمية العدد 49 1966 ص702

-عقوبة الحبس من سنة إلى 5 سنوات وغرامة من 500 دج إلى 3000 دج إذا تعلق الأمر بدخول وتسويق حيوانات مصابة أو مشكوك فيها أو الشروع في ذلك.

المبحث الثاني: آفاق تجارة المقايضة بالولايات الحدودية وتجارب دولية أخرى

عرفت تجارة المقايضة الحدودية في الجزائر اهتماما كبيرا وذلك نظرا لمعاناتها من نقص العملة الصعبة، بقيم فواتير الاستيراد لذا توجهت الحكومة الجزائرية لتثمين التبادلات التجارية مع دول الجوار خاصة الشريط الجنوبي الذي يربطها بدولتي مالي والنيجر من أجل تحقيق الاستفادة المثلى من الفرص التي ستتيحها المقايضة مع هاتين الدولتين.

المطلب الأول: تطورات تجارة المقايضة بالولايات الحدودية.

تعيش تجارة المقايضة في المناطق الحدودية تطورا خاصة في الحدود من جهة ولاية أدرار، ما أعطى لهذه التجارة دورا هاما في إنعاش السوق المحلية للمناطق الحدودية بالسلع، وفيما يلي بعض الإحصاءات والتي كانت حصراً لولاية أدرار نظرا لتعذر الحصول على إحصاءات في باقي الولايات الثلاث المعنية بعملية المقايضة.

(1) تطور عدد المتعاملين الاقتصاديين الناشطين بتجارة المقايضة

شهدت تجارة المقايضة أقبالا واسعا وكبيرا من قبل التجار والمتعاملين الإقتصاديين خلال الفترة 1995 إلى غاية 2020 وتلخص ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم 3: تطور عدد المتعاملين الاقتصاديين الناشطين بتجارة المقايضة

السنة	عدد المتعاملين	السنة	عدد المتعاملين	السنة	عدد المتعاملين
1995	98	2006	28	2017	17
1996	33	2007	26	2018	16
1997	53	2008	27	2019	20
1998	36	2009	27	2020	22
1999	47	2010	26		
2000	38	2011	25		
2001	43	2012	30		
2002	44	2013	27		

2003	38	2014	24	
2004	35	2015	15	
2005	35	2016	33	

المصدر: عيسات عفاف، عماري أماني، أثر المقايضة على التبادلات بين دول الجوار 2022-2023، ص51.

الشكل (1): منحنى تطور عدد المتعاملين الاقتصاديين الناشطين بتجارة المقايضة.

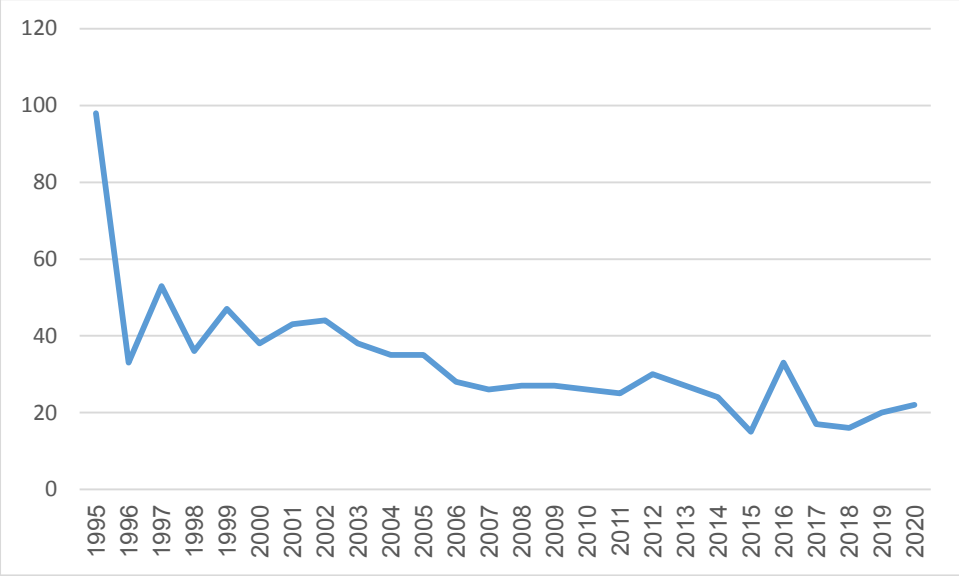

الأشكال

المصدر: محمد وصفية وعبد المالك زويني، تجارة المقايضة في الجزائر واقع وآفاق، ص51.

من خلال المنحنى نلاحظ ارتفاع ملحوظ وكبير في سنة 1998 لعدد المتعاملين ليعرف انخفاضا كبيرا يصل إلى 33 متعاملا في السنة الموالية ثم يعود للارتفاع في السنة 1997 ليصل إلى 53 متعاملا ثم ينخفض ويستمر الإنخفاض إلى غاية سنة 2015 حيث تم تسجيل 15 متعاملا فقط ثم يعود للإرتفاع في سنة 2016 لـ 33 متعاملا، ويبدأ في الانخفاض تدريجيا ليصل إلى 22 متعاملا لسنة 2020 ويمكن إرجاع ذلك للأسباب التالية:

- تدهور الظروف الأمنية في دول الساحل.
- غلق المعابر الحدودية بين الجزائر ودولة مالي منذ أكتوبر 2012.
- غياب فروع المؤسسات المرافقة للتصدير الوكالات البنكية...

- غياب المؤسسات اللوجستية خصوصا شركات النقل والخدمات الخارجية.

2) تطور المبادلات التجارية لولاية أدرار في إطار تجارة المقايضة مع دولتي مالي والنيجر خلال الفترة 1995 – 2020[1]

الجدول رقم 4: تطور المبادلات التجارية لولاية أدرار في إطار تجارة المقايضة مع دولتي مالي والنيجر خلال الفترة 1995 – 2020

السنة	قيمة البضائع المصدرة	قيمة البضائع المستوردة
1995	4.589.600.00	43.445.124.00
1996	17.871.500.00	33.860.545.00
1997	39.182.500.00	49.022.374.00
1998	114.237.000.00	58.438.678.00
1999	101.580.000.00	67.604.187.00
2000	55.874.250.00	6.768.152.00
2001	67.714.250.00	47.298.873.00
2002	108.547.150.00	41.613.884.00
2003	180.535.500.00	49.566,448.00
2004	66.459.200.00	59.658.665.00
2005	64.830.000.00	43.382.851.00
2006	82.698.500.00	67.809.144.00
2007	144.940.000.00	64.252.015,00
2008	136.413.200.00	112.189.338.00
2009	122.710.500.00	151.829.175.00
2010	122.566.100.00	228.524.053.00
2011	200.306.000.00	260.669.278.00
2012	198.279.000.00	229.703.255.00
2013	52.651.000.00	40.182.000.00
2014	77.903.000.00	56.630.723.00

[1] – عماري أماني عيسات، عفاف نفس المرجع السابق، ص49.

155.467.067.00	167.016.000.00	2015
275.725.287.00	176.818.000.00	2016
279.256.287,00	177.358.000,00	2017
205.085.500,00	191.936.540,00	2018
199.492.040,00	197.848.000,00	2019
66.210.300,00	105.194.800,00	2020

المصدر: وصفية، وزويني، مرجع سابق، 2021، ص60.

التعليق على الجدول؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟

الشكل (2): منحنى تطور المبادلات التجارية لولاية أدرار في إطار تجارة المقايضة مع دولتي مالي والنيجر خلال الفترة 1995 – 2020

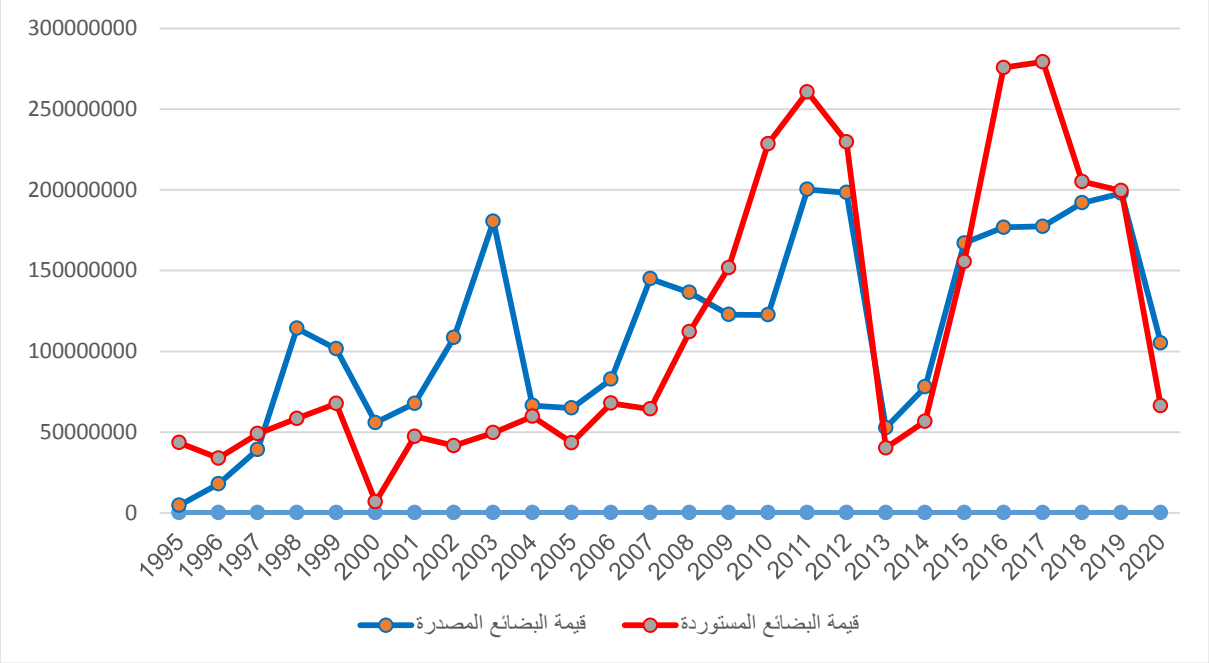

من خلال المنحنى نلاحظ تزايد مستمر لقيمة الواردات وذلك ما نلاحظه في التغيرات السنوية كما يلي:

من سنة 1995 إلى سنة 2000: شهدت السنوات الأولى تفاوتا ملحوظا في قيم السلع المستوردة والمصدرة على سبيل المثال في عام 1999 كانت القيمة المستوردة 67.604.187دج والقيمة المصدرة حوالي 101.580.000دج.

من سنة 2001 إلى سنة 2010: تزايدت قيمة السلع المستوردة والمصدرة بشكل عام على سبيل المثال كانت القيمة المستوردة سنة 2010 تقدر بحوالي 228.524.053دج بينما القيمة المصدرة حوالي 122.566.100دج.

من سنة 2011 إلى 2022: استمرت في النمو مع بعض التفاوت عام 2022 من حيث القيمة المستوردة كانت حوالي 66.210.300دج تقابلها 185.194.800دج كقيمة مصدرة.

المطلب الثاني: حصيلة نشاط تجارة المقايضة الحدودية لـ سنوات 2006 إلى 2020

الجدول رقم 5: حصيلة نشاط تجارة المقايضة الحدودية لـ سنوات 2006 إلى 2020

السنة	عدد المتعاملين	الاستيراد			التصدير		
		طبيعة السمعة	الكمية	القيمة (دج)	طبيعة السمعة	الكمية (كغ)	القيمة (دج)
2006	28	ماشية حية	2.324 رأس	10.213.900	تمور عادية	4.597.700	82.698.500
		شاي أخضر	320.460 كغ	53.788.144			
		الذرة البيضاء	218.000 كغ	4.590.500			
		المانجا	44.400 كغ	2.310.000			
		المجموع		**70.902.544**			
2007	22	ماشية حية	2.676 رأس	11.226.500	تمور عادية	8.196.500	144.940.000
		شاي أخضر	329.500 كغ	52.679.480			
		الذرة البيضاء	194.000 كغ	3.654.450			
		توابل	12.000 كغ	876.985			
		المانجا	44.400 كغ	7.041.100			
		المجموع		**19.500.500**			
2008	27	ماشية حية	5.144 رأس	19.500.500	تمور عادية	7.477.000	136.386.800
		شاي أخضر	445.500 كغ	74.833.782	قمح صناعي	26.400	26.400
		الذرة البيضاء	154.200 كغ	3.328.100			
		توابل	1.000 كغ	109.478			

		المانجا	260.000 كغ	14.260.000			
		المجموع		**112.189.338**	**المجموع**		**136.413.200**
2009	27	ماشية حية	7.490 رأس	35.425.000	تمور عادية	6.984.000	122.710.500
		شاي أخضر	482.356 كغ	79.600.120			
		الذرة البيضاء	84.000 كغ	1.903.100			
		توابل	8.000 كغ	500.955			
		المانجا	44.400 كغ	2.310.000			
		المجموع		**151.829.175**			
2010	30	ماشية حية	5.684 رأس	41.485.800	تمور عادية	7.457.500	122.566.100
		شاي أخضر	587.940 كغ	123.970.860			
		الذرة البيضاء	285.000 كغ	6.068.000			
		حنة	47.550 كغ	1.184.393			
		المانجا	1.167.000 كغ	55.815.000			
		المجموع	**228.524.053**				
2011	25	ماشية حية	5.684 رأس	41.485.800	تمور عادية	12.047.140	200.306.000
		شاي أخضر	357.340 كغ	79.044.000			
		الذرة البيضاء	100.000 كغ	2.118.000			
		توابل	5.600 كغ	243.378			
		حنة	7.200 كغ	136.900			
		المانجا	2.334.000	123.270.000			
		المجموع		**260.270.278**			
2012	30	ماشية حية	3.731 رأس	61.995.000	تمور عادية	11.273.100	198.279.000
		شاي أخضر	320.460 كغ	53.788.144			
		الذرة البيضاء	218.000 كغ	4.590.500			
		توابل	28.000	1.785.138			
		الحنة	11.010	194.722.500			
		المانجا	44.400 كغ	2.310.000			

		المجموع	**70.902.544**				
2013	27	ماشية حية	409 رأس	8.017.000	تمور عادية	3.056.500	52.651.000
		شاي أخضر	142.340 كغ	28.474.800			
		الذرة البيضاء	2.000 كغ	60.200			
		المانجا	2.334.000	3.630.000			
		المجموع	**40.182.000**				
2014	24	شاي أخضر	206.400 كغ	45.608.000	تمور عادية	4.583.000	77.903.000
		الذرة البيضاء	100.000 كغ	2.118.000			
		توابل	5.600 كغ	243.378			
		حنة	7.200 كغ	136.900			
		المانجا	2.334.000	123.270.000			
		المجموع		**260.270.278**			

مصدر الجدول؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟

تحليل تطور الواردات والصادرات:

من خلال الجدول السابق نلاحظ ارتفاع في الواردات التي بلغت قيمتها 70.902.544,00دج وذلك راجع إلى زيادة واردات الشاي الأخضر والتي بلغت قيمتها 53.788.144، وزيادة واردات الماشية وتوصلت عملية زيادة الواردات ابتداءً من 2006 إلى غاية 2016 لتصل إلى أقصى قيمة لها في 2010 لتبلغ قيمة الواردات 228.524.053 منها 123.970.860دج شاي أخضر ويليه فاكهة المانجا بـ 55.815.000دج في المرتبة الثانية من قيمة الواردات لنفس السنة، رغم تراجع عدد المتعاملين إلا أن فيه الواردات في ارتفاع مستمر لتبلغ إلى أقصى قيمة لها والتي كانت في سنة 2016 حيث بلغت 279.256.287دج لتبقى دائما لمادة الشاي الأخضر الحصة الأكبر من الواردات بقيمة

148.680.00 رج، تليها فاكهة المانجا بـ 128.676.000 والحنة بـ 1.171.678.00 ثم التوابل بـ 728600,00 دج

ثم تبدأ قيمة الواردات بالانخفاض إلى أن تصل لسنة 2020 (10 أشهر) إلى 66.210.300.00دج اقتصرت على الشاي الأخضر والحنة.

أما بالنسبة للصادرات فهي الأخرى شهدت ارتفاعاً ملحوظا في قيمة الواردات والذي بلغ قيمتها 940000 144 دج سنة 2007 والذي اشتمل على التمور العادية مقارنة مع سنة 2006 حيث كانت تبلغ 88.698.500دج ثم نلاحظ انخفاض طفيف في السنتين 2009 و2010 ليعود ويرتفع عام 2010 حيث بلغت قيمة الصادرات إلى 200.306.000 دج ويرجع بالتراجع والتذبذب ليصل 105.194.800دج في 10 أشهر من سنة 2010 واقتصر على مادة التمور.

المطلب الثالث: مثال لتجارب دولية في تجارة المقايضة مثال موريتانيا ومصر

سوف نتناول في هذا المطلب الى:

أولا- تجربة المقايضة في مصر:

خلال منتصف القرن الماضي قامت السلطات المصرية بإبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية مع الدول الإشتراكية من أجل مقايضة بعض المنتجات الزراعية، وعلى رأسها القطن مقابل السلع الصناعية، حيث كانت البداية بالاتفاقية التي عقدت مع الاتحاد السوفياتي سنة 1948 حول مقايضة القطن المصري بالأخشاب والأسلحة وبعض البضائع الأخرى السوفيتية[1].

ثم توالت عدة مبادلات أخرى في نفس المجال تضمنت تصدير الأرز والبطاطس والحمضيات والثوم والمنسوجات والأقمشة مقابل الآلات الصناعية، الخشب والورق من

[1] – الديب أبو علي، هل ينجح نظام المقايضة في حل أزمة الدولار، (www.elbalad.news.2016 جريدة صدى البلاد، 25 أوت).

الاتحاد السوفيتي وكذلك المقايضة مع الصين بهدف الحصول على الشاي مقابل القطن علما أن جميع تلك المبادلات انقسمت إلى نوعين هما المقايضة المتنوعة والمقايضة بواسطة حساب مصرفي.[1]

أما في الوقت الراهن فدولة مصر تتبنى نظام المقايضة في التبادل التجاري مع عدد من الدول، تهدف من خلاله إلى:

تقليل الضغط على النقد الأجنبي، خاصة الدولار

تحسين جودة وتنوع السلع والخدمات المتاحة للمستهلكين والمنتجين.

تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.[2]

فكانت عمليات التبادل بينها وبين روسيا تركيا والهند وكينيا تتم على النحو الآتي:

ثانيا: المقايضة الحدودية بين موريتانيا والجزائر:

أعلنت الجزائر وموريتانيا إقامة منطقة حرة للتبادل التجاري بينهما مع بداية العام الجديد 2024 بهدف دفع التعاون الاقتصادي الذي يشهد تقدما نوعيا خلال الأعوام الأربعة الماضية[3]

وبعد توقف الجزائر في عام 2020 بسبب الأوضاع الأمنية المتوترة في منطقة الساحل الغرب إفريقيا، أعلنت الجزائر استئناف تجارة المقايضة مع موريتانيا ومالي والنيجر فقامت الدولة الجزائرية بعدة إجراءات منها:

– افتتاح أول معبر حدودي في أغسطس / آب 2018 مع موريتانيا وذلك بإنجاز طريق بري الذي يبلغ طوله 775 كم يربط بين ولاية تندوف والزويرات الموريتانية.

–تسيير جسر جوي لضمان استمرارية التبادل التجاري رغم جائحة كورونا.

[1] – انظر الموقع https://www.almsryalyoum.com

[2] – بلال بوجمعة، طروبيا نذير المقايضة كآلية لتفعيل صادرات الدول النامية وكبديل تنموي مستدام لإقتصاديات التجارة الدولية، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية المجلد6، العدد 3، 2017.

[3] – انظر الموقع الإلكتروني www aljazeera.net

- إنجاز طريق ساحل إفريقي الذي يربط بين النيجر تشاد ونيجيريا بموانئها.

- قرب افتتاح معبرين حدوديين في عام 2024 تجاوزت فيها نسبة الاشتغال 90%

- إفتتاح فرعا لبنك الاتحاد الجزائري في العاصمة. الموريتانية نواكشوط بوصفه أول بنك تفتحه الجزائر في الخارج وذلك بتاريخ سبتمبر/ أيلول 2023.

وبعد فتح المعبر الحدودي عام 2018 تم التوقيع بين غرفتي التجارة والصناعة في البلدين على العديد من الاتفاقيات من أجل خلق فرص اقتصادية وتشكيل أقطاب تنموية.

- افتتاح معارض للمنتجات الجزائرية كمعرض أكتوبر 2018 الذي شاركت فيه 170 شركة وبلغ حجم التبادل التجاري نحو 50 مليون دولار في العام ذاته بينما بلغ حجم المبادلات إلى 87 مليون دولار عام 2021 وتواصلت الأرقام بالتصاعد لتصل المبادلات التجارية بين البلدين في الربع الأول من عام 2023 نحو 197 مليون دولار.

- التوقيع على 26 اتفاقية شملت الطاقة والكهرباء والمعادن والغاز في سبتمبر 2022

وقال السفير محمد عتو أن التبادل التجاري مع موريتانيا حقق نموا قياسيا بنسبة 153% خلال العام الماضي مسجلا أكثر من 400 مليون دولار مقارنة ب 297 مليون دولار في عام 2022.[1]

[1] – الموقع الإلكتروني www.alhurra.com في 2024/06/06، 05:25

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تم تناوله في هذا الفصل فيما يخص العلاقات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية شهدت الجزائر في الفترة الأخيرة انتقال تنموي واسع بعد قطع أشواط في تهيئة الظروف المناسبة لتوسيع استثماراتها في إفريقيا، كما أن الجزائر لعبت دورا كبيرا في تنمية وترقية إفريقيا وجعلها قطب عالميا وذلك من خلال مساهمتها في إنشاء المنطقة الحرة الإفريقية للتجارة مما أدى إلى رفع نسبة الصادرات خارج المحروقات كما ساهمت في مكافحة الفقر في دول الساحل ومنة تحسين الحياة العامة.

الخاتمة

الخاتمة:

تعتبر التجارة الخارجية تجارة ومقايضة من أهم الأدوات الاقتصادية التي ساهمت في تطور الاقتصادات على مر العصور وتحقيق مكاسب متبادلة ونمو اقتصادي شامل، كما تلعب دورا محوريا في تنويع المنتجات المتاحة للمستهلكين، وتحسين جودة المنتجات وتوسيع الأسواق بين دول الجوار، ولتحقيق هذا الهدف قمنا بهذه الدراسة والمتمثلة في العلاقات التجارية الإفريقية على أساس المقايضة وأثرها في التجارة الخارجية الجزائرية.

وقد أظهرت النتائج والتحليلات انطلاقا من المعطيات والمعلومات والإحصاءات المتوفرة توصلنا إلى الإجابة على الفرضيات المطروحة:

الفرضية الأولى: المتبادل التجاري عامة وتجارة المقايضة خاصة تزيد من التنوع في هذه المنتجات المتبادلة بين الجزائر والمالي والنيجر.

الفرضية الثانية: أثبتت الدراسة أن تجارة المقايضة تشكل نوع من أنواع الانفتاح على الأسواق العالمية على الوجه العام والأسواق الإفريقية (مالي، النيجر، ليبيا، تونس وموريتانيا) على الوجه الخاص.

الفرضية الثالثة: تشكل المبادلات التجارية شكل من أشكال التكتل التجاري مما يؤثر من التدفقات الاستثمارية بين الدول الأعضاء وبالتالي زيادة الاستثمار وبالتالي تشكل قوى إقليمية سياسية اقتصادية.

الفرضية الرابعة: تعزز تجارة المقايضة النشاط التجاري بين الجزائر ودولة مالي والنيجر، مما أدى إلى زيادة حجم التبادلات التجارية، حيث بلغ حجم المبادلات تجارة المقايضة بين أدرار ومالي أخذت الصادرات منحنى تصاعديا ملحوظا إلى غاية سنة 2022 بين أدرار ودولتي مالي والنيجر أكثر من 270 دولار أي (170 مليون دينار جزائري) وكما بلغت الصادرات مع السوق الإفريقية 100 مليون دينار جزائري أي في حدود (750 ألف دولار).

نتائج الدراسة:

على ضوء ما تم دراسته تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- المساهمة في تحسين المستوى المعيشي لسكان المناطق الحدودية واستقرارهم وذلك بتوفير السلع والخدمات.
- أن تجارة المقايضة وسيلة لفك العزلة على المناطق الحدودية.
- خلق مناصب شغل وحركة تدفع بعجلة التنمية.
- تنمية وتسريع عملية النمو الاقتصادي وتقوية الروابط بين دولتي مالي والنيجر.
- أدت تجارة المقايضة بتوسع نطاق التواصل والتكامل بين مختلف الشعوب والأجناس والحضارات.
- حماية الاقتصاد الوطني من خلال الحد من ظاهرة التهريب والتجارة غير مشروعة والتجارة بالبشر.

ثالثا: التوصيات

على ضوء النتائج المتحصل عليها من هذه الدراسة يجب التنويه إلى عدة نقاط نذكر منها:

- توفير الخدمات اللوجستية لنقل البضائع كتطوير وسائل النقل كالسكك الحديدية.
- تهيئة الطرقات
- الأخذ بعين الاعتبار رغبات المستهلك.
- إيجاد مخازن وغرف التبريد لتخزين المنتوجات.
- توفير البنية التحتية من خلال المخابر المجهزة لفحص المنتجات.

آفاق الدراسة:

لا بد من النهوض بهذه التجارة لا بد من انتهاج سياسة تشمل مجموع من النقاط نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- التفات الحكومة وإعطاء اهتمام أكثر للمناطق الحدودية من خلال بعض المشاريع التنمية لمكان هذه المناطق.
- تقديم تسهيلات لدخول وخروج السلع.
- توسيعها إلى المنتجات الصناعية.
- مراجعة التشريعات الوطنية المتعلقة بتجارة المقايضة عند الحدود وذلك عن طريق توسيع قائمة المنتجات والبضائع المهنية بهذا النشاط تماشيا مع متطلبات السوق والواقع الحالي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

1. بغباغة عبد الهادي والصادقي علال، تجارة المقايضة مع دول المالي والنيجر وتأثيرها على الأداء المالي للمؤسسات دراسة حالة عينة من المؤسسات بأدرار.
2. بلال بوجمعة- طروبيا نذير: المقايضة التجارية كآلية لتفعيل صادرات الدول النامية وكبديل تنموي مستدام لاقتصادياتها مع الإشارة لتجارب دولية.
3. حمدي عبد العظيم: اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996.
4. خالد محمد السواعي، التجارة الدولية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2010.
5. رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2000.
6. رمزي زكي: الاقتصاد العربي تحت الحصار، دار المستقبل العربي، ط1، لبنان، 1989.
7. رمزي زكي: التضخم الهيكلي في الدول النامية، دار المستقبل العربي، ط1، لبنان، 1986.
8. عبد الحميد عبد المطلب، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000.
9. عبد الرحمن تومي: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والآفاق، 2000-2009، دراسات اقتصادية، ع12، مركز البصيرة، 2001.
10. كمال القيسي، التجارة المتقابلة دراسة تعريفية بوزارة التجارة بمركز التدريب التجاري، العراق، تشرين الأول، 1986.

11. محمود يونس وآخرون، التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.

12. محمود يونس: اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

المجلات والدوريات:

- إضاءات نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، يوليو 2016، السلسلة الثامنة، ع12.
- حرم محمد بدوي محمد، عبد العظيم سليمان المهل: دور تجارة الحدود في التبادل التجاري بين ولاية النيل الأزرق وإثيوبيا، مجلة العلوم الاقتصادية، ج2، ع16، عمادة البحث جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2015.
- بلال بوجمعة، طروبيا نذير المقايضة كآلية لتفعيل صادرات الدول النامية وكبديل تنموي مستدام لإقتصادياتها –تجارة دولية، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية المجلد6، العدد 3، 2017.
- زايري بلقاسم، ربالي عبد القادر: تسهيل التجارة وتحديات الإصلاح التجاري في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد5.
- يعقوب بن حدة: تنظيم تجارة المقايضة في القانون الجزائري. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية –المجلد 14 العدد 22 جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.
- يعقوب بن حدة، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مج14، ع2 (2022)، القسم (أ)، العلوم الاقتصادية والقانونية.
- يوسفي محمد، تجارة المقايضة كأداة لتنمية المناطق الحدودية بالجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، ع4، سبتمبر 2018. ISNN: 2543-3911

الملتقيات:

1. جريبي السبتي، بوخدنة آمنة: أثر تجارة الحدود على التنمية المحلية في المناطق الحدودية، ورقة بحثية مقدمة لفعاليات المؤتمر، الملتقى الدولي الأول بعنوان: تنمية وتطوير المناطق الحدودية واقع وآفاق، – 2016/11/17.

المذكرات والرسائل الجامعية:

1. بن طيب زهية: التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2007/ 2008.
2. زيرمي نعيمة: التجارة الخارجية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير للتسيير الدولي للمؤسسات، تخصص المالية الدولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010–2011.
3. قطاف لويزة: التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وآثارها وتحسين ميزان المدفوعات في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2013/ 2014.
4. وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة.

المواقع الإلكترونية:

1. https://enm.wikipedia.org/wiki countertrade
2. http://ar-aps-dztrigions/47333-20170-11-1551-33
3. http://arab-ency.com.sy
4. https://www.almsryalyoum.com
5. http://www aljazeera.net
6. http://arabi21.com
7. http://www.alhurra.com
8. الديب أبو علي، هل ينجح نظام المقايضة في حل أزمة الدولار، جريدة صدى البلاد، 25 أوت 2016.news.www.elbalad).

القوانين والمراسيم:

1. الجريدة الرسمية العدد 15، 2009.
2. الجريدة الرسمية العدد 49 1966.
3. الجريدة الرسمية رقم 12 الصادرة في 1999/04/16.
4. الجريدة الرسمية رقم 26 الصادرة في 2001/05/09.
5. الجريدة الرسمية رقم 7 الصادرة في 1994/12/19.
6. الجريدة الرسمية رقم 80 الصادرة في2005/12/11
7. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 44 –القرار الوزاري المشترك المؤرخ 2 يوليو 2000، يحدد شروط وكيفيات ممارسة تجارة المقايضة الحدودية وقائمة البضائع موضوع التبادل مع دولتي مالي والنيجر.
8. المادة 08 المرسوم التنفيذي 12_93 المؤرخ في 01 مارس 2012 يحدد شروط وكيفيات الاستفادة من صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك.
9. المادة 08 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 02 يوليو 2020، مرجع سابق.
10. المادة 09، نفس المرسوم التنفيذي السابق.
11. المرسوم التنفيذي رقم 12–93 المؤرخ في 1 مارس 2012، المتعلق بنظام المتعامل الاقتصادي المعتمد، جريدة رسمية رقم 14 الصادرة يوم 2012/03/07.

المراجع الأجنبية:

1. Steven M, she flrin (2003): O’sullvan, Arthur, Economics: principles in action. Pearson prentice hall. 0-13-063085-3, p 243. ISBN.